

Handwritten text in Arabic script, likely a library or collection mark, located on the right side of the book cover.



Handwritten text in Arabic script, likely a library or collection mark, located on the left side of the book cover.









٢٤٩

هذا شرح سيواسي لرسالة عبد الصغايرو الكباري لابن نجيم الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم  
 حمد المخلقت على دين الاسلام . وصيرنا من امة خاتم النبيين  
 محمد عليه الصلوة والسلام . واعطانا الصلوات الخمس والجمعة  
 في الايام . وجعلها مكفرة للصغايرو الاثام . وامرنا باجتنا  
 الكباري ومضاجحة اللثام . الذين هم من اعداء الملك السلام .  
 وصلوة على سيدنا محمد المبعوث الى كافة الانام . والنجي عن غياهب  
 النكور وظلمات الاوهام . وعلى اله وصحبه الذين احمرنا باثام  
 وعقبهم الى قيام الساعة وساعة القيام . اللهم احشرنا معهم  
 في جميع المواقف ودار السلام . **وبعد** فيقول الفقير الى الملك  
 الاكرم اسماعيل بن سنان السيواسي لينا لله قلبه القاسي وازال  
 قبضه الوسواسي امرنا شيخنا السابق في مضمار الجبروت .  
 الفائق في ارباب الاهوت . الشيخ عبد المجيد الشهير بالسيواسي  
 متعنا الله بطول حياته ان اشرح رسالة الصغايرو الكباري للمولى  
 الفاضل الشيخ زين الدين بن الشيخ ابراهيم بن الشيخ نجيم الحنفي صاحب  
 الاشبه فشرعنا فيه بحمد العلية قال المولى الفاضل احمد المصري  
 نجل الزبور ابن نجيم اما الكباري جمع كبيرة والاء اما للنقل

قوله وساعة القيام اي قيام الساعة او  
 قيام الناس هو تأكيد للاول وفيه ضمة  
 القيس مثل عادات السادات والامام  
 العادات كلام الملوك وملوكهم  
 الوسواسي اي من كلامهم  
 اما الاهوت من لاه ووزن فعلت مثل رعبون  
 اشتقاقه من لاه ووزن فعلت مثل رعبون  
 ورجوت مجازا  
 الجبروت اولون عظمى كبي الفائق بوجه عالي  
 معناه اللامع عطا وهبه معناه  
 الصغار بالكرام سكونه بيمين النسل  
 النجل

اما للنقل واما الملاحظة الموصوف الموث اي العصية الكبيرة  
 وكذا الحال في الصغايرو على ما بين في محله اسأل الله تعالى العقوبتها  
 والعافية منها جملة معترضة بين اما وجوابها وهو قوله فقال  
 فاعله الصغايرو للسكن العايد الى والده الشيخ زين الدين الشهير  
 بابن نجيم لانه الف اربعين رسالة لكنها بقيت في المسودة ثم هو  
 بعد ما قضى نحبه شرع بجملة الشيخ احمد المصري الى تبسيطها فلما  
 وصلت التوبة الى تبسيط الرسالة المتعلقة بالكباري والصغايرو قال  
 اما الكباري فقال اي قال والذي هي اي الكباري بعد الكفر لان الكفر  
 اكبر الكباري ولا ذنب اكبر منه ولا شك ان مراد اهل الاصول  
 من قولهم والكبيرة لا يخرج العبد المؤمن من الايمان ولا بدخوله  
 في الكفر الكبيرة التي هي بعد الكفر بشهادة قوله تعالى ان الله لا يغفر  
 ان يشرك به ويعفوا ما دون ذلك لمن يشاء قال مولانا جلال الدين  
 السيوطي في كلامه والمراد ان الله تعالى لا يغفر الشرك المتصل بالمو  
 ويعفوا ما دون ذلك سواء اتصل بالوث او لم يتصل ثم ان المراد  
 بالشرك في قوله ان يشرك به كل ما يكفر المكلف به من قول او فعل  
 او اعتقاد لان جميع ذلك في حكم الشرك ولاشارة اليه قال المصري  
 بعد الكفر ولم يقل بعد الشرك والتعبير بالشرك في الآية لانه اغلب  
 خصوصها في ديار العرب الزنا لانه حرام في جميع الاديان من لدن آدم  
 عليه السلام الى عصره فله جيب الرحمن وفيه مفاسد لا تحصى ومن  
 جعلها اشتباه الاشباب قال الله تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان  
 قاحشة وساء سبيلا وقال النبي ص لا يزني الزاني حين يزني وهو  
 امره ظاهرة اليوم

بالوهم والاشباه بالمقدمات فضلا  
 ان يباشره

ما ينبغي ولا الذي جميع الكباري  
 انما ينبغي ولا الذي جميع الكباري  
 من قول عبادته وامامته وغير  
 ذلك تلويح حاشية لتوضيح

لا عصيان في الولد الولد من الزنا من  
 حيث انه ولد من الزنا وانه مستحق لجميع  
 الكرامات البشرية

الشيخ اذ يقول بقوله بعد من جعله اذ  
 تعبد لا كلف بعد من جعله اذ

فقد اكد منها اصول الدين لا اصول الفقه  
 اذ المسئلة منها لا من اصول الفقه

في قوله لا ينبغي منه اخراجه الوين  
 من الايمان وادخاله في الكفر

هذا القول لا ينبغي ان يصرف في الشرك  
 ارادة الغنى الجاهلي بوقف على الزنا لان

قوله لا ينبغي في جميع الاديان ووقوف  
 وفيه مفاسد لا تحصى ومن جعلها اشتباه

بين المسلمين ولا ينبغي ان يكون الزنا  
 فهو كبيرة وفيه مفاسد لا تحصى ومن جعلها اشتباه

السلام الذي يلا ايراد من شأنه



اي حقيقة  
 يعرف بالشيء هذا على قول  
 من قال بان الحسن والذم  
 فاعقاب آجل وهو بعض  
 قائلهم قالوا الحسن بعض  
 لا ان الفعل او لصفته له  
 عند الاستغنى فليس للفعل  
 وتخطا وكون الفعل سببا  
 في الحذف في وجه من يابيه  
 ما روي عن عمر بن الخطاب  
 بن الحسن استأثرت من الغنم  
 حسيه الحظوظ والنفوس  
 والذرة والجزء ما خامر العقل  
 واذن جيت يصير مسكرا على ما في  
 عن عمر بن الخطاب

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

لأن المنسوبين لأنهم  
فهموا الحيدرية لأنهم  
وأما النقطة مع ضد ما الذي  
جبتان وأهم ما كان  
قال محمد بن معاذ  
قال محمد بن معاذ  
من نقله بيان أن الأول  
من أنى بالمثل أن الأول  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
ثم أتت لا بد من عدم إقرار  
مقال جوبت أن لا يكون القدر  
على الحيرة قال في المثل  
عند محمد بن أبي يعقوب  
من أنى السبيل والبعض  
من أنى السبيل والبعض

**قوله** انما الله تعالى من فاعل في هذا المقام فإنه  
من مزالوا الاقدام وشرب النبيذ الى ان اسكروا اعتقد بحرية والجملة  
**حالية** بتقدير قد لا ان اعتد حله فإنه لا يكون كبيرة وان اسكر  
بل صغيرة الا اذا دام شارب عليه فانه يكون كبيراً وان اعتقد  
حله فان محمد بن مقاتلو اعطيت الدنيا بخلافه الى شربت

ولوعطيت الدنيا بخدا فيهما ما اقيمت بحرمه نبيذ الخمر والزبيب  
 اذا كانا مطبوخين وفي اختيارات النقاية ذكر في الهداية نبيذ الخمر  
 والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذ في طبخه طاب وازا اشتد واذا  
 شرب منه على ما يغلب على ظنه الله لا يسكر من غير لهو وطرب يجوز  
 قال ابو بكر حضر نصير مجلس داود بن عباس مع جماعة من الفقهاء  
 واتى بطعام وسقى من هذين فثناون نصير وشرب فاحمد داود  
 بان يتخذ مجلسا كجلس الخمر والماز منهم ان يشربوا فامتنع نصير وقال  
 انه حرام فقال داود سبحان الله شراب واحد حلال وحرام فقال  
 نصير تناولنا اوله لنتطهرى الطعام والآن يكون تناولنا لاهو  
 والله حرام وحضور مع اهل السنة فانه ايضا كبيرة وللعقل  
 بكسر اللام حكم مقلده بفتح اللام وعن كعب الاحبار ان الله كتب  
 كلمتين ووضعهما تحت العرش اولهما لو عمل رجل على ان يضاعف  
 ومع ذلك صاحب الفاسقين عمل حسنة الله اثم ما واحسنه له  
 الفاسقين ولو عمل على الفاسقين ثم تاب وصاحب الضالين اجعل  
 ذنوبه حسنة واحسنه مع الحسين فمن احب الله لا يجب اعداءه  
 وقد قيل لا تشل عن الرء واسئل قريته وفي الشراي قال عليه السلام







والقول من وجوه الكفار يوم الرخف كيرة اذ لم يزد عدد الكفار على ما كان عليه  
الاستحقاق القتال او تحيزا الى فئة قال الجداد في طائفة قوله تعالى ان يكن منكم عشرون  
صابرون يغلبوا مائتين الآية كان عليه السلام يبعث المسلمين على ان يتاكل الرطل  
منهم العشرة من الكفار والمائة منهم الالف كما امرهم الله تعالى في ذلك بقوله تعالى  
الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ان الان هو ان الله تعالى عليكم وسهل الامر  
الكل فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين يعني ان نفوسكم تضعف عن مقاومة  
اعمالها فخفف عنكم واوجب على كل واحد منكم ان يشب للمائتين وضمن له النصر  
قال محمد بن السير الكبير الكثرة للرجل من المسلمين به قوة ان يغزو الرجلين الكفار  
والكه لثلاثة ان يغزوا من المائتين والالف من الفين والباس ان يغزو الواحد  
الثلاثة والمائة من ثلث مائة واذ كان من المسلمين اثني عشر الفا فليس ينبغي  
ان يغزوا من المشركين ولو كانوا اكثر من ذلك وقد قالوا ان الواحد اذا لم يكن  
فيه سلاح لا بأس بان يغزو من اثنين معها سلاح قال ابن عباس رضي الله عنهما  
عنهما من من اثنين فقد خرو من من ثلثة لم يغزو وهذا اذا كان للمسلم الواحد  
السلاح والفتوة وذكر محمد بن رجاء الوصل على الف من المشركين وهو وحده  
لم يكن بذلك بأس اذا كان يطعم في نجاة او كان يطعم في نجاة المشركين وكذا  
اذا لم يطعم فيهما ولكن يرضى بذلك العدو او يخرج من المسلمين عليهم بذلك  
حتى يصنعوا بمثل لا بأس ايضا انتهى ما ذكره الجداد من اهل الربوا قال انه تعالى  
واصل الله البيع وحرمة الربوا وقال يحق الله الربوا ويرى الصدقات والربوا  
معلوم في كتب الفقه لا يلزم تفصيله والكل مال الله تعالى قال انه تعالى الذين ياكلون اموال  
اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا في سصلون غير اقل ان سب لوء  
الحاتمة نفوذ باه تعالى ذلك في اختياره الفتاة قال ابو عبد الله البلخي  
سمعت الحسن بن مالك يذكر عن ابي يوسف رجا انه قال الدخول في الوصية  
اقول مرق غلط وفي الثانية خيانة وذكر عن غيره انه قال وفي الثانية سرقه  
وقال محمد بن ابي مالك البلخي لو كان الوصي عمر بن الخطاب لم ينح من الضمان لكنهم  
قالوا لو كان الوصي محتاجا لانه ياكل من مال اليتيم بقدر حاجته يستغفر به ولا يجوز

المر

نفسه لا يملك الا ان قال من زائدة  
عاجل ذهب الفتوة والافتقار والارباب  
الكتابة وشهد قتل وخلاصت يشهدك الله  
ان يذهب كبره ويملك المال الذي يورثه فيه  
بعضه ثوبا وبارك فيما ارضيت منه

الشر من ذلك لقوله تعالى فلياكل بالمعروف يعني بقدر الحاجة من غير اسراف قال ابو نعيم  
اكل المعروف اذا اطلع الحالك وان لم يطعم فلا وقيل يعني لياكل مال نفسه بالمعروف ولا  
يسرف فيه حتى لا يحتاج الى مال اليتيم وقيل ان ياكل بطريق القرض كاجاز الاكل من مال  
الغير عند الضرورة ودفع قيمة وقيل انه ان ياكل بقدر ما عمل في مال وجاء عن عمر  
رضي الله عنه انه قال انا ما مال الله كوصي اليتيم ان يستغنى يستغنى وان افتقر  
اكلت وقيل لا يجوز له ان ياكل وقوله تعالى فلياكل بالمعروف منوع بقوله الذين ياكلون  
اموال اليتامى الآية وفي النوازل قال تفسير اللوصي ان ياكل من مال اليتيم ويركب  
دوابه في حاجته قال الفقهاء ابو الليث هذا اذا كان الوصي محتاجا لانه الله تعالى  
قال ومن كان غنيا فليستفقه ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف انتهى والرشق  
قال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشع والمرشع والرائش وهو من يكون ولطمة  
بينهما وفي فتاوى قاضيهان الرشوة على وجوه احدها الرشوة اذا تقلد القضاة وفيه  
حرام من الجانبين والثاني الرشوة الى القاضي ليقض له وهو حرام ايضا من الجانبين  
سواء كان القاضي بحق او بغير حق والثالث الرشوة لحرف علم نفسه او ماله  
وهذا حرام على الاخذ بغير حرام على الدافع والرابع الرشوة لتسوية امره عند  
السلطان حل للدافع دفعها ولا يحل للاخذ اخذها وعقوق الوالدين او الاربعة  
وان عليها كذا في غيرها المناهي في شرح الجامع الصغير وعقوقها بان يعقل الولد  
ما يتأذي به وزاد في الجامع الصغير قيد المسلمين لان عقوق الوالدين الذين  
فيما لا يخالف الشريعة من الصغير وقال الفاضل الارزق ان المراد عقوق  
احدها وباراد التثنية لان من عوق احدهما من شأنه ان يعوق الاخر قال الله  
وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا وقال ان تشكركم ولو الذي  
والى المصير وفي الخبر يقول الله فوعظكم لو ان العاق للوالدين لعين باعمال  
الدنيا جميعا لم اقبلها منه حتى يرضى والديه وقال عليه السلام والذين يمشون  
بالحق ينيان العاق لوالديه لا يجد ربح الجنة الا ان يتوب وقال ان بر الوالدين  
وصلة الرحم وحسن الجواب يزدن في الاجال ويكثر في الاموال ويعمرن الديار  
قيل ان الحسين بن علي رضي الله عنهما كان ياكل مع الناس ولا ياكل مع ابي فضل

الكل

هذه  
هذه  
هذه

بقدر حاجته واحدة  
واختلف في دخول الحات في الامم والعمرة الاسب  
في العقوق والقول الفقهاء انه لا يدخل في الحات والعم  
فيما امره الام والاسب في العقوق  
وبانه يحسن بالوالدين احسانا



قيل روى هذا الحديث ما تان من الصحيح ولم يورد من الاحاديث  
ما يرويه العشرة النبوية رضي الله عنهم غير هذا الحديث  
الا بعد الرخصة يجوز

فقال اخاف ان سبق يدرفعتتها وقطع الرحم قال انه ثناء الحديث القدسي  
يا رحم من وصلك وصلته ومن قطعك قطعت وباتي حكمه المذكور في المطولات  
والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قال النبي عليه السلام من كذب على  
متعدا فليتبوا مقعده من النار وهو حديث متواتر لا شبهة فيه اصلا قال الامام  
النووي في شرح مسلم ثم اعلم ان تعدد وضع الحديث حرام باجماع المسلمين الذين يعتقد  
بهم في الاجماع وشذت الكرامية الفرقة المستدعة فجوزوا وضعه في الترغيب والترهيب  
والزهد وقد يسلط ملكهم بعض الجهة المتوسمين بسنة الزهاد ترغيبا في الخير  
في زعمهم الباطل وهذه غباوة ظاهرة وجمالة متبادلة وكفى في الرد عليهم قول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعدا فليتبوا مقعده من النار انتهى قال الامام النووي  
في مواضع اخر من شرح مسلم ثم اعلم انه لا فرق في تحريم الكذب عليه عليه السلام بين ما كان  
في الاحكام وما لا حكم فيه كالتريغ والترهيب والمواعظ وغير ذلك فكله حرام من غير  
الكبار وواقع القبيح باجماع المسلمين الذين يعتقد بهم في الاجماع خلافا للكرامية  
وهي الطائفة المستدعة ففي زعمهم الباطل انه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب  
والزهد وتابعتهم على هذا كثير من الجهة الذين ينسبون انفسهم الى الزهد وشبهه  
زعمهم الباطل انه جاز في رواية من كذب على متعدا ليضل به فليتبوا مقعده من النار  
وزعم بعضهم ان هذا كذب لا كذب عليه عليه السلام فاجاب العلماء عن الحديث  
الذي تعلقوا به باجوبة احسنها واخصرها ان قوله ليضل به زيادة باطلة اتفق الحفاظ  
على ابطاله والثاني ان اللام في ليضل ليست لام التعليل بل هي لام الصيرورة والعاقبة  
ومعناه ان عاقبة كذبه ومصيره اما الضلال به واما قولهم هذا كذب له فخرجل منهم  
بلسان العرب وخطاب الشرع فان كل ذلك عليهم لا عليه عليه السلام ثم اعلم انه  
يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعا او غلب على ظنه وهذه  
من روى حديثا وعلما او ظنا وضعه ولم يبين حال رواه فهو باطل في هذا الوعيد  
مستدرج في جملة الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه ايضا حديث من حدث  
على حديث يرى انه كذب فهو واحد الكاذبين ولهذا قال العلماء ينبغي لمن اراد رواية  
حديث فان كان صحيحا او حسنا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعله كذا

وكفى

اخلف في الرواية التي توجب وصلا او صلة  
فقال لكل من روى ما كان حقا او كذبا  
المؤمنين ولا ينبغي كونه زارعا في خطا وهو الاثر  
اما هذا لا يشترطه كونه في خطا لئلا يترك  
ووجب نفي

وقيل لجملة من يروون  
يعني بزيادة او ابداه  
يرحم باجاده وافقده  
فيما لا انساؤه والله اعلم  
من الرواية في شرحه

مدخل

وتوذلك من صيغ الحرم وان كان ضعيفا فلا يقال قال او فعل او امر او نهى وشبه ذلك  
من صيغ الحرم بل يقول روى عنه كذا او جاز عنه او سري او يذكر او يحكي او يقال او يلقا  
ومثلها انتهى ما ذكره النووي رحمه الله والاضطراب في رمضان عند الاستحالة واذا كان  
عن استحالة يكون كغيره انعم بالله تعالى من ذلك وخير كيل او وزن قال الله تعالى ولا تطغوا  
الذين اذا اتوا بالوعاء الناس يستوفون واذا كالموهم او وزنهم يخسرون وتقدم صلوة  
على وقتها عند تأخيرها ان المكتوبة عنها او وقتها عند ايضا اما اذا لم يكونا عن عمد لا بأس  
به وهو ظاهر وترك الزكوة ان منعها بالاستحالة قال الله تعالى ويمنعون الماعون قيل هو الزكوة  
قال عليه السلام مانع الزكوة ملعون وروى ان ثعلبة كان في اول امره من فقره الصلابة وهذا  
فلما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لفتائه بالحاح وابرأه يتوأسه ثقل الفناء وحصل له  
من الاغنام وسائر المعاش مقدار ما يعسر ضبطه وعده فلما نزل آية الزكوة ارسل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى القبائل جامعي الزكوة فلم يمتثل ثعلبة امره ومنع الزكوة  
فلما وصل خبره الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لعنه ونزل في حق قوله ومنعهم  
من عاهد الله لئن اتانا من فضله لنصدقن الآية ثم لما سمع ثعلبة ما قال النبي صلى الله عليه وسلم  
في حق الآية التي نزلت في حق اخيه زكوة امواله واتى بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلم يقبله حتى قبض ثم اتى بها الى ابي بكر الصديق فلم يقبله حتى توفي  
ثم اتى الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلم يقبله ايضا ثم مات على ذلك في اول خلافة عثمان رضي الله عنه  
عنه وتأخير الصوم عن وقته لا عذر الا ان قوله والاضطراب في رمضان عند الاستحالة  
الهم الا ان يقال المراد من قوله والاضطراب في رمضان انه لو اضطر يوما عند الاستحالة  
استحالة ولا ينية ان يصوم بعد الشهر يكون مرتكب كبيرة ومن قوله هنا وتأخير  
الصوم عن وقته انه لو اضطر صوم شهر رمضان كله عن الشهر لا عذر بنية ان  
يصوم بعد رمضان يكون مرتكب كبيرة ايضا وترك الحج مستطعا بالاستحالة  
اذا مات ولم يحج قال الله تعالى والله علم الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا  
ومن كفر فان الله غني عن العالمين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولم يحج  
فلم يحج فان شأه يهوديا وان شاء نصرانيا وحرب المسلم ظلما والوعيد في حق  
الظالم الكافر ان يحصيه ولشهر من ان يذكر وسب واحد من الصحابة لان الله تعالى

اللعن والسب واحد وهو التكلم  
في عرض الاثم بما يوجب  
مقتله

في كل موضع لم يحج تأخير الوجوب وتقليد ان لم يحج

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ادع اسم الله في كل  
من كثر فوطئ قدمه في الصلاة والذكر فكثر  
راغب الله في الصلاة والذكر فكثر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ادع اسم الله في كل  
من كثر فوطئ قدمه في الصلاة والذكر فكثر  
راغب الله في الصلاة والذكر فكثر



بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم بالصواب

عظيمهم واشنى عليهم في غير موضع من كتابه حيث قال والسابقون الاولون من المهاجرين  
والانصار الانية وقال قوم لا يخفى انه النبي والذين امنوا معه نورهم سعي بين ايديهم  
وبابهم الانية وقال والذين معه شقاء على الكفار وحما بينهم عزهم وكفا سجد  
يتفوقون فضلا عن ايديهم ورضوانا وقال لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت  
الشجرة الا غير ذلك من الانية الدالة على عظم قدرهم وكبر منزلتهم عند الله تعالى ان الكوا  
عليه السلام قد احبهم واشنى عليهم في احاديث كثيرة قال عليه السلام انه الله في  
اصحابي لا تتخذوهم غرضا من بعدى فمن احبهم فحبي احبهم ومن ابغضهم فببغضى  
ابغضهم وقال خير القرون قرني ثم الذين يلونهم الحديث وقال لا تستوا اصحابي فلو ان  
احدكم انفق مثل احد ذهب ما بلغ مدى احد مداهم ولا نصفه الا غير ذلك من الاحاديث  
واصحاب رسول الله عليه السلام فربما كان منها جردون وهم تركوا اوطانهم واموالهم و  
اولادهم واختاروا الله ورسوله والثرهم شهدوا المشاهدة مع رسول الله عليه السلام  
وانصارهم بذلوا اموالهم وبيوتهم لرسول الله والمهاجرين واختاروا الله ورسوله  
وشهدوا المشاهدة معه فيكون سبهم كبيرة اي كبيرة بل يكون سب بعضهم كراست  
التي خيبتهم وقذف عايشت رضاء عنهم اجمعين والوقعة في العلم او حلة القرآن بما  
يعلمون او يرون اذا سمعوا واذا لم يسمعوا يكون صغيرا والمراد بالوقعة  
ذمهم وغيبتهم قال عليه السلام لحوم العلماء مسومة وحلة القرآن في حكمهم  
والسجادة عند ظالم اي سجاية رجل ملاما عند ظالم ويدخل في عموم قوله تعالى وسعوا  
في الارض قسدا والدياسة وهو ان يمد مع امراته او محرمه رجلا يفعل بها الفاحشة  
فيباح نفوذ بانه من ذلك والقيامة وهو ان يكون واسطة بينهما ويقال له بالركي  
بزورك لك كما ان الدياسة يقال لها بالركي كذلك وترك قادر امر بالمعروف او نهيا  
عن المنكر اي نهيا عن المحرم قال الله تعالى فيهم كانوا لا يشناهون عن منكرهم فخلوا بلسان  
عالمنا يفعلون وقال عليه السلام من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع  
فبلسانه وان لم يستطع فبقلمه وذلك اضعف الامان قال ابو بكر الصديق رضي الله  
عنه ما من قوم عملوا بالمعاصي وفهم من يقدر ان ينكر عليهم ولم يفعل الا يوشك الله  
ان يعجزهم بعذاب من عنده كما قال الله تعالى انتقموا منهم الذين ظلموا احكم

واشنى عليهم واشنى عليهم  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

خاصة وقال عليه السلام لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ايسلطن الله عليكم  
اميرا ظالما لا يوقر كبيركم ولا يرحم صغيركم ويدعواكم فلا يستجاب لكم دعاؤهم  
وقال عليه السلام اوحي الله الى يوشع بن نون اني مهلك من قومك اربعين الف من  
خياركم وستين الف من شراركم فقال يارب هؤلاء الاشرا فما بال الاخيار فقال انهم  
لم يفضبوا ببغضى واكلوا معهم وشاربوا معهم وجالسوا معهم وقيد بقوله قادر ان  
اذا لم يقدر ولم يأمر ولم ينه لا يكون كبيرة والله اعلم بالصواب والظاهر والسر تعلم او تعلم  
والسر اظهارا مخرقا للعادة من نفس شريرة خبيثة بمباشرة اعمال مخصوصة  
ويجري فيه التعلم والتلمذ كذا في شرح المقاصد فيخرج من المجرة والكراهة ان يصدوا  
من نفس خيرة لا من نفس شريرة ولا تعلم فيها ولكن الشبهة اذا اشرفها وكذا  
الاستدراج لانه لا تعلم فيه واما الاعتقاد فكفر وكذا العلة ولا خلاف في كونها كفرا  
كما قال ابن الكمال الوزير في تفسير قوله تعالى ولكن الشياطين كفروا واذا نزل هذا فليكون  
قوله المنصرون علما ليس في محله لانه في صدد عدد الكبار بعد الكفر على ما اشار اليه في  
صدر الكلام حيث قال هو بعد الكفر الزناه ونسيان القرآن قال الله تعالى ومن اعرض  
عن فكري فان له معيشة ضنكا والله اعلم بالصواب قال النبي عليه السلام لشد الناس عذابا  
يعم القميص من اوقى القرآن ثم تركه ونسيه واحرا حيوانا عبقا للمرضى ضعيفا لا يقدر  
على دفع الابه ولا حادهم له وقد قال النبي عليه السلام ان النار لا يعذب بها الا الله  
وامتناع امرأة من زوجها ظالم ان يلا مذكر شرع حتى اهتم قالوا لا يجوز للرجل ضرب  
امرأته الا في ثلث من حملتها ترك الاجابة والياس من رجة الله تعالى قال الله تعالى  
ولا تياسوا من روح الله انه لا يياس من روح الله الا القوم الكافرون وقال عليه  
السلام ان اليأس من روح الله شدة من الذنب الذي اذن بالاص من مكر الله  
قال الله تعالى فامنوا مكر الله فلا يأس من مكر الله الا القوم الخاسرون وقال عليه السلام  
لم يبعث الله عبدا على قوم الا اقمهم من عذاب الله وقلة خوفهم ولو انهم لم يأمروا  
وخافوا لم ينزل الله عليهم عذابا ذكر في كتب الكلام ان اليأس كفر والله اعلم بالصواب  
والامس كرفا لللائق للمصان لا يذكرهما في عذاب الكبار على ما اشار اليه في بيان  
وسيجي في آخر الرسالة ان شاء الله تعالى التوفيق بين ما ذكر

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب



مكتبة جامع العلوم  
الاسلامية  
الاسلامية  
الاسلامية

2

ط  
تمثلان لمنع الشحيم والشراف الجند زى عنده  
أما بالآقتضا د بنيتها الذى هو الكرم قاج  
فقط علوا عنده وغدا الناس بالاسراف قاج  
وسور التهذيب  
ان يجابون اولياتها وهم المسكون جعل حارته قاج  
كجارتها والمراد به قطع الطريق وقيل الكاينة قاج  
بالصوتية وان كانت في مصر  
١١١٢ هـ ١٦٩١ م  
١١١٢ هـ ١٦٩١ م  
سبلد ابلد بحيث لا يمكنون  
من القوارى فوضع ان اقتصر اعل الاخافه  
وقيل ابو ضيفه وقيل التفسير والامام مخير  
مع هذا التفصيل وقيل فاجع الطريق قاج  
بين هذه العقوبات في كل قاع

هذا لا يصح على الإطلاق بل لا مكان قولهم  
هذه الحرام هو قصد السيئة فكفر لا  
فيه نظر لان الكفر هو قصد السيئة فكفر لا  
نفس السيئة  
مع ارادة  
رفق

الحمد لله الذي جعل  
العلماء يفتيوا في كل  
شئ من شئ الله وقدره

فقال وفضل على آه اقول ما تعلم ان الله عز وجل  
جاءكم من نفسه فضل عظيم فقلوا يا ايها الذين آمنوا  
اننا قد علمنا ان الله عز وجل هو الغني العزيز



والمرسلين علم رجل افضل من ابى بكر وقال في ابى بكر وعمرهما سيد الكهول اهل الجنة  
 ما خلا النبيين والمرسلين وقال ما ينبغي لقيم فيهم ابى بكر ان يتقدم عليهم غيره وقد قدمه  
 في الصلوة مع انها افضل الصلوات وقال ايضا خيرا منى ابى بكر وعمر وقال لو كنت متخذا  
 خليلا دون ابى لا اتخذت ابى بكر خليلا ولكن شريكى في ديني وصاحبى في الفار وخليفتى  
 في امتى وقال عليه السلام وقد ذكر عنده ابى بكر ابن مثل ابى بكر كذبتى الناس وصديقى  
 وامرى ونزجنى ابنته وجهنم باله وواسانى بنف وقال على كرم الله وجهه  
 خير الناس بعد النبيين ابى بكر ثم عمر ثم عثمان ثم اسلم الى غير ذلك مما لا يحصى  
 وقتل نفسه او اتلاف عضوين اعضائه من اعضائه ونفسه وهو اعظم وزرا من قاتل  
 قيرم ذكره صدر الرسالة كون القتل مطلقا من الكبار لكن ذكر قتل نفسه هناعه وخلافه  
 وتوطئة لقوله او اتلاف عضوين اعضائه ونفسه وهو اعظم وزرا من قاتل غيره  
 ولعل السرا كونه اعظم ابناءه بانه ليس في قلبه من حمة قاتلة انه ما رحم بنفسه فقتل  
 وكيف يرحم غيره فيستحق المقت العظيم وعدم استنزاه البول قال عليه السلام اللهم  
 عن البول فان عامة عذاب القبر منه وهذا الحديث عام يشمل الايوال كلها فنهى  
 به حديث القرنيين لان العام يجوز نسخ الخاص به علم ما علم في الاصول والمن والادب  
 في الصدقة قال انه تعالى لا تطولوا صدقاتكم باليمن والاذى والتكذيب بالقدر ولما دار افعال  
 العباد اليهم عن غير ان يكون للمالك صنع مما قال عليه السلام المقدور كائن وفي الخبر  
 يجوز هذه الامة القدرة ومشركوا هذه الامة الرافضة والقدر مبتدأ بامرهم ابى بكر  
 تعا وتصديق كاهن او منجم الكاهن من يد علم القيب والنجوم من يحكم بشئ بالنظر في النجوم  
 وكل منها كاذب قال عليه السلام من اتى كاهنا فصدقه فهو في الدرك الاسفل من النار  
 وقال عليه السلام من اتى عرافا وسأله عن شئ فصدقه لم يقبل له صلوة اربعين يوما  
 اخرجه مسلم وقال عليه السلام من اقتبس علما من النجوم اقتبس شعبة من السحر رواه  
 ابوالدرداء وقد اشار عليه السلام بذلك الى ان علم النجوم من السحر والتحقيق  
 ان السحر والكهانة والنجوم والسياسة من واحد واطلق على جميعها السحر  
 والطمع في الانساب لانه يودى ما هتك امراض الناس وهو ذنب عظيم وفي  
 الخبر عرض المؤمن كدمه فاذا كان الطمع في الانساب الخلق كبيرة كيف يكون الطمع

في الحديث الواردة في الدين جاء من غيره  
 ولم ينسب اليه هذا الحديث فانما هو في  
 قادم من النبي عليه السلام والباب  
 وشتر في افعالهم والباب  
 في الحديث الواردة في الدين جاء من غيره  
 ولم ينسب اليه هذا الحديث فانما هو في  
 قادم من النبي عليه السلام والباب  
 وشتر في افعالهم والباب  
 في الحديث الواردة في الدين جاء من غيره  
 ولم ينسب اليه هذا الحديث فانما هو في  
 قادم من النبي عليه السلام والباب  
 وشتر في افعالهم والباب



فليس ملائح وضع هذا يوكل لانه ليس لتظيم غير استع كذا في منج الففار رعه البرازية



اتفاق حتى لو شاد الى ذمى بجد بده بدخل تحت الوعيد وانما قال المصالح اخيه ولم  
يقرب بالمسلم والجدال والمراد بغير حق وفي الخبر الجدال بغير حق يطغى الايمان نفوذ بانه  
تقاسم ذلك وحضاه العبد وقطع شئ من اعضائه لانه مثله وهي منهية وتعذيبه اي  
تعذيب العبد لان تكليف عبده بالاطاعة منه فكيف تعذيبه فيكون كبيره وتكرار  
نوع المحسن قال النبي عليه السلام شكر المنعم على المنعم عليه واجب فكل من شكره ترك  
الواجب فيكون كبيره قال النبي عليه السلام لا يشكر الله من ايسر الناس وضعف  
الماء قال النبي عليه السلام لا تمنعوا فضل الماء المحدث ولا تلجموا فضل العذراء  
والاكاذيب الحرم اي الذنب ولو صغيره والكبريه فيه تكون كبيرتين والتحتس والتحتس  
قال صاحب القاموس تحتس بالحاء المهملة الاستماع لحديث قوم وهم له كارهون والتحتس  
بالجيم تفحص الاخبار التي لا يقين فيها قال النبي عليه السلام من تتبع الحديث قوم وهم له كارهون  
صحب في اذنيه الا انك يوم القيمة وقال عليه السلام من حسن سلام المرأه تركه ما لا يقين  
واللعب بالزبد لعب معروف والطالب لعب ايضا والمنقلة بفتح الميم وكون النون  
وفتح القاف واللام وفي اخرها هاء لعب معروف ايضا قال النبي عليه السلام من لعب  
بالزبد فقد لطم يده بدم الخنزير وكل هو جمع على تحريمه قال النبي عليه السلام كل  
لعب حرام الا ثلاثة اللعب بامرأته واللعب بفرسه واللعب بالرمي وعد العلاء  
منظومه اكل الحشيش المسمى بهي الناس بالاسرار من الكبار وقد ذكرنا حكمه بالتفصيل  
في شرحنا للمتنى البحر المسمى بالزبد بحيث لا مزيد عليه ان شئت فراجعه وقول الحكم  
للحكم ياكاف قال عليه السلام ايتارجل قال لاضيه المسلم ياكاف فهو عند الله كافا لا  
ان يتوب وقوله للمسلم احراز من الذم لان المسلم اذا قال انه ياكاف فركونه مرتكب صغيره  
اذا كان شاذي به علم ما يجز ان شاذا به تتبادر عدم العدل بين النساء امرأه بالقسم  
بفتح القاف لانه يجب فيه العدل وترك الواجب كبيره والبكر والشيخ والجديده والفتنة  
والمسلم والكنايه فيه سوار ولامة والمكاتبه وام الولد والمدره نصف ما لحره  
قال صاحب النفاية اذا امر القاضى بالتقسيم بين امرأه بالعدل فلم يفعل اوجه القاضى  
عقوبة وباقي حكمه المذكور في كتب الفقه ونال في الكف ان لم يكن لتكليف النفس وقالوا ان  
كان لتكليف النفس يرجح ان لا يكون له اثم ووبال ووطى الحائض قال الله تعالى ولا تزني

قال البغوي في قوله تعالى الا اعم ازواجهم او ما ملكت ايماهم وفيه دليل على ان الاستمراء بالبدن حرام وهو قول جمهور العلماء  
قال ابن جرير سألت ابا عبد الله فقال مكره سمعت ابا عبد الله يقول ما يحبون ولا يكرهون جباي فاطم انهم هذا لا يكرهون  
ان الاستمراء بالبدن حرام الا عند طهرته ان يكون عزا وبه شق وفطر شهوة وان يريد به شكيب الشهوة لا يقفها لها شهوة

ثمة بفتح الميم وضم الفاء غلاب كذا  
قال القاضي في قوله تعالى ولا تمنعوا فضل الماء المحدث ولا تلجموا فضل العذراء  
من عذرات المسلمين والظهار من اركان الاسلام  
هذا المطلق التخصيص فانه اذا لم يكن في  
العصوب ولم يتعلق به فخر فجميع  
لغو والظهور ليس بكبيره  
وهو كذا قال في اختلاف واختار انه لو اعتقد  
هذا الخطأ شيئا لم يتركه ولو اعتقد الخطأ كذا  
يكون لانه اعتقد الاسلام كذا كذا العادة كذا  
صحت ما تسمع الزوجه من الزوجات في الامور  
هذه من زوج والمقبول وان يتفقوا في  
الشيء والوطى

المراد طهرته في كلامه  
بفتح الميم وضم الفاء غلاب كذا

حتى يظهره والسور وبالغلاء للمسلمين لان الغلاء خرب بالمسلمين فالسور بها يكون سورا  
بضر المسلمين ونقص من علامات النفاق قال النبي عليه السلام لا يؤمن احدكم حتى يحب اخيه  
ما يحب لنفسه ويكره اخيه ما يكره لنفسه وايمان البهيمة كان في بني اسرائيل رجل ياتي البها  
فتمسكه اياه فتا فيكون كبيره غاية ما في الباب ان الله تعالى رفع عن الامة المسخ والنسخ  
بحرمة محمد المصطفى عليه السلام وعدم حمل العالم بعلمه قال الله تعالى مثل الذين حملوا التوراة  
ثم لم يحملوها كمثل الجراد يحمل شفا من انجر العلم بلا عمل وبال والعمل بلا علم ضلال  
على ان العالم الذر لا يعمل بعلمه والجاهل سواء وعيب الطعام يعني تعيب الطعام الذي  
عرضه للبيع واخفاء عيبه لانه من الخيل ولا يليق بالمؤمن الخيلة ويحتمل ان يكون معناه  
تعيب الطعام الذي قدم امامه للاكل وعدم الايجاب به لانه يوزن بالكبر والرقص بالرباب  
لانه من جملة اللهو المجمع على تحريمه ومحبة الدنيا قال النبي عليه السلام جود العين من  
قوة القلوب وقصة القلوب من كثرة الذنوب وكثرة الذنوب من طول الاصل  
وطول الاصل من محبة الدنيا ومحبة الدنيا راس كل خطيئة والنظر الثاني لما وجه الامر الحسن  
لانه يؤدى الى الفساد العظيم ومهيج للشهوة وقال داود النبي عليه السلام في بيعة لانه  
سلمان النبي عليه السلام يا بني امش خلف الاسود والاسد ولا تمس خلف المرأة  
وقال المولى الفاضل على اخذ من الشهيدين بالخنا وان فالائق لعصنا ان نضم اليها الامر  
ونقول امش خلف الاسود والاسد ولا تمس خلف المرأة والامر وانما قيدنا بالنظر  
بالثاني لان النظر الاول معفو والنظر الى داخل بيت غيره قال عليه السلام من نظر  
الى داخل بيت مسلم حل له ان يفتأ عينه ودخول بيته امر بيت الغير بغير اذنه  
لان النظر الى داخل بيت الغير اذا كان كبيره فدخل بيته يكون كبيره بالطريق الا ان  
ثم الظان قوله بغير اذنه قيد لها لا لقوله ودخول بيته فقط تدبر فكانت الكيانه على  
ما ذكره مائة وواحدة فعوذ باسمه تقاسم شرور انفسنا ومن سيات اعمالنا  
واما **العصاة** لما فرغ من عد الكيانه شرع في عد الصغار فقال واما الصغار فقال  
هي النظر الى محرم قال الله تعالى يعلم خائنة الاعياء وقال الله تعالى للذين يفضون من ابصارهم  
ويحفظوا فروجهم ذلك اذكي لهم ان الله خبير بما يصنعون ان يفضوها عن النظر اما  
لا يحل نظره ذلك اظهر لعلهم عن الوساوس المظلمة للقلب والتفصيل ان تفصيل المحرم الشهوة

الاستماع جميعا في قوله تعالى ولا تمنعوا فضل الماء المحدث ولا تلجموا فضل العذراء  
المراد طهرته في كلامه  
بفتح الميم وضم الفاء غلاب كذا

ولم تقصوه في الزهر ما قاله الحكم  
الخير في هذا البيت  
ما في قوله اجده عفت من هرج  
ولا التمايل انه فلتعت من هرج  
فقت تسمى على هرج وهول  
دعاه مولاه له نفي على الرأس

هذا البعد نظره



رواية مالك بن النضر  
عن ابي عبد الله  
عن ابي عبد الله

والاستعداد لقضاء الشهوة لا التمكن منها بعد نال الكفاية فانما الكبار وعد الاستعداد  
لقضاء الشهوة هنا من الصفات فثبتنا قضاها الا ان يقال فيه روايتان في رواية الكبار  
وفي رواية من الصفات فزاعى هاتين الروايتين والسر في غير شهوة وخلو الاجنية لانها  
مؤدية الى الفساد فيخلق المؤمن ان يحبها قال البليسي لا يجوز مني ثلث من اق الامير وواق  
هو في خلاف الحق والعالم المستدع لا قطع طمعي عنه حتى ينفذ قلبه بالنفاق ورجل جلس  
مع امرأة ليس بينهما ثالث واللحن ولو كان بهيمة قال النبي عليه السلام ايما رجل لحن  
شيئا فلما بلغت اللعنة الى ابيه يقول لها ارجعي الى من خرجت منه فترجع اللعنة اليه ولا  
لا صد فيه ولا اضطراب قال الكذب الذي فيه حد يكون كبير والكذب عن اضطراب لا يكون  
كبير ولا صغير وتفصيل الكذب وما يجوز منه وما لا يجوز مذكور في المطويات وهو مسلم  
ولو كان تعريضا وصدقا قال النبي عليه السلام عرض المؤمن كدم والوجه يترك عرض المؤمن  
فينبغي للمسلم ان يحبته قالوا المراد من قوله تعالى والشراء يتبعهم الغاوان من يهجو مسلما  
والا لشراء ليسوا بمؤمنين مطلقا والجزان لله كذا تحت العرض من ان يهجو المسلم  
الشراء والاشراف مع بيعت الناس عد المصحة الكبار النظر اذا دخل بيت غيره فيها  
وهنا بعد الاشراف مع بيعت الناس من الصفات فليعلم علينا ان نقول ان فيه روايتين  
او تفرق بينهما ونقول انه مراده فيما سبق النظر الى داخل بيت غيره عمدا وامراه ههنا  
كونه بيته في مكان شرف على بيت جاره فيقع نظره عليه وان لم يتعمد النظر وهو مسلم فوق  
ثلاثة ايام بلا عذر قال النبي عليه السلام لا يهجو المؤمن اخاه فوق ثلثة ايام واذا كان  
بعذر يكون معذورا وكثرة المخاصمة بلا علم لا يميم القلب كوكلاء القاضي لان عادتهم  
كثرة المخاصمة بلا علم وكثرة المخاصمة يعلم ان لم يراع بحق الشرع ينبغي ان يعد هذه من الكبار  
تدبر وتحكك مسلم اختيارا لا يميم القلب ايضا وعن هذا قيل كرمه خوش اينده  
تراز خندك نيست خنده بيهوده خوش اينده نيست وانما قال اختيارا لانه اذا  
صدر عن غير اختيار بان يسمع ما يضحك به يكون معذورا والنفق ونحوه للصبيبة  
لانه تعالى عد على الصبر بالصبيبة اجرا جزيل فيخلق المؤمن ان لا يتزوج بل يصبر فاذا اتاح  
ولم يصبر يكون صغيرا وروى انه لما مات ابراهيم بن النبي عليه السلام بكى النبي عليه السلام  
بلا صوت فقال بعض الصحابة يا رسول الله نهيتنا عنه وانت تكى فقال عليه السلام القلب

هذا الحديث في الكبر والاشراف مع بيعت الناس من الصفات فليعلم علينا ان نقول ان فيه روايتين  
او تفرق بينهما ونقول انه مراده فيما سبق النظر الى داخل بيت غيره عمدا وامراه ههنا  
كونه بيته في مكان شرف على بيت جاره فيقع نظره عليه وان لم يتعمد النظر وهو مسلم فوق  
ثلاثة ايام بلا عذر قال النبي عليه السلام لا يهجو المؤمن اخاه فوق ثلثة ايام واذا كان  
بعذر يكون معذورا وكثرة المخاصمة بلا علم لا يميم القلب كوكلاء القاضي لان عادتهم  
كثرة المخاصمة بلا علم وكثرة المخاصمة يعلم ان لم يراع بحق الشرع ينبغي ان يعد هذه من الكبار  
تدبر وتحكك مسلم اختيارا لا يميم القلب ايضا وعن هذا قيل كرمه خوش اينده  
تراز خندك نيست خنده بيهوده خوش اينده نيست وانما قال اختيارا لانه اذا  
صدر عن غير اختيار بان يسمع ما يضحك به يكون معذورا والنفق ونحوه للصبيبة  
لانه تعالى عد على الصبر بالصبيبة اجرا جزيل فيخلق المؤمن ان لا يتزوج بل يصبر فاذا اتاح  
ولم يصبر يكون صغيرا وروى انه لما مات ابراهيم بن النبي عليه السلام بكى النبي عليه السلام  
بلا صوت فقال بعض الصحابة يا رسول الله نهيتنا عنه وانت تكى فقال عليه السلام القلب

يخزن والعين تدع اولادنا الكبارنا وما نهيت عنه النفق وليس الرجل ثوب حريس  
روى انه عليه السلام خرج ذات يوم وفي يده ذهب وحريه وقال هذان حرامان عما ذكر  
استى وتجنر الماشي التجنر بفتح التاء المثناة من فوق وبعد هالاء الموحدة المضمومة وبعد  
الحاء المعجمة الساكنة وبعد هالاء المثناة من فوق المضمومة واخرها راء مملكة ما يقال  
بالتركى ضا لنفق لانه علاقة الكبر وهو منهي عنه قال الله تعالى موسى عليه السلام اياك والكبر  
فان لو اتيتم باعمال جميع خلق وفي قلبه مثقال ذرة من كبر ادخلت نارى وكفى فيه قول  
البليسي انا خير منه وافتحار قارون بالمال قائلا انا اوتيته على علم عندي وقول فرعون لست  
ملك مصر الاية وعن هذا عد بعضهم الكبر من الكبار والجلوس مع فاسق ساعة وانما  
قلنا ساعة اذ الجلوس معه اذا كان معتادا له يكون كبره كبره عما قاله اول الكبار وحضور  
مع اهل السيئة والصلوة وقت كراهة كوقت طلوع الشمس وغروبها واستواهما  
والصوم في يوم منهي عنه وهو عيد الفطر واربعة ايام في عيد الاضحية وقوله منهي عنه  
صفة يوم فيحتاج الى تقدير لان منهي عنه راجع الى الصوم فيكون تقدره والصوم في يوم  
منهي الصائم عن الصوم فيه واذا حال سجد نجاسة او نجونا او صبيبا تغلب نجاسة  
ان تجلس كل واحد من الجنب والصبي وقوله ادخال مضاف الى طرف المسان وقوله نجاسة  
مفعول به لقوله ادخال وقوله محذوف تقدره واذا حال شخص في المسجد نجاسة وتلطف  
توبة او بدنه نجاسة لانه لا يلقى المؤمن مثل هذا واستقبال القبلة واستدبارها يقول  
او غلط مطلقا عند بعض وفي الصحراء عند بعض وكشف العورة بحمام او في حمام بغير  
مرئ الناس ومن هذا قيل خلعت حمام كردم ديور كنه اثم ادب حامله كوزلودر  
كوزلر سني هر كوشون وانما قال بغير مرئ الناس لانه كشف العورة في الحمام في حضرة  
الناس من الكبار كما مر وكشف العورة بمسالة الحنظلة كما حرون غير مفارقين وان  
كان في الخلوة فلا جرم يلقى المؤمن ان يحب من هذا الم يكن عن اضطراب ووصال  
صائم روى انه عليه السلام واصل فواصل اصحابه فقال عليه السلام اياكم مثل بطعني بى  
ويسقين ووطي مظاهرة قبل التكفير لانه منهي عنه حتى يكفر والظهار وكفارة وسائر  
احكامه مذكرة في كتب الفقه ومساخرة امرأة غير مهاجرة بغير زوج او محرم فانها منهي  
منها الا مع احد ما وقوله غير مهاجرة اجترار عن المهاجرة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم

هذا الحديث في الكبر والاشراف مع بيعت الناس من الصفات فليعلم علينا ان نقول ان فيه روايتين  
او تفرق بينهما ونقول انه مراده فيما سبق النظر الى داخل بيت غيره عمدا وامراه ههنا  
كونه بيته في مكان شرف على بيت جاره فيقع نظره عليه وان لم يتعمد النظر وهو مسلم فوق  
ثلاثة ايام بلا عذر قال النبي عليه السلام لا يهجو المؤمن اخاه فوق ثلثة ايام واذا كان  
بعذر يكون معذورا وكثرة المخاصمة بلا علم لا يميم القلب كوكلاء القاضي لان عادتهم  
كثرة المخاصمة بلا علم وكثرة المخاصمة يعلم ان لم يراع بحق الشرع ينبغي ان يعد هذه من الكبار  
تدبر وتحكك مسلم اختيارا لا يميم القلب ايضا وعن هذا قيل كرمه خوش اينده  
تراز خندك نيست خنده بيهوده خوش اينده نيست وانما قال اختيارا لانه اذا  
صدر عن غير اختيار بان يسمع ما يضحك به يكون معذورا والنفق ونحوه للصبيبة  
لانه تعالى عد على الصبر بالصبيبة اجرا جزيل فيخلق المؤمن ان لا يتزوج بل يصبر فاذا اتاح  
ولم يصبر يكون صغيرا وروى انه لما مات ابراهيم بن النبي عليه السلام بكى النبي عليه السلام  
بلا صوت فقال بعض الصحابة يا رسول الله نهيتنا عنه وانت تكى فقال عليه السلام القلب



فانه انما يجوز مسافرتها الى ان وصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير زوجها او محرمها  
والجيش وهو بفتح الجيم او سكنها ان يساوم سلمة لا يريد شراها بالكثر من قيمتها اليه  
الاخر فيقع فيه لانه من غير غنى والاحتكار قال النبي عليه السلام من احتكر طعاما ما اربعين  
ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه وقال النبي عليه السلام الجالب مرزوق والمحتكر  
ملعون وعده بعضهم من الكبار والبيع والسوم والخطبة بكسر الخاء المعجمة علم بيع  
غيره او سوم غيره او خطبته لان جميعها من غير غنى والتفصيل في كتب الفقه ثم انه لا يخفى  
ما فيه من حكمة اللغز والنشر المرتب وبيع الحاضر للبادي ثم طمعا في الثمن الغالي زمان  
الخط وصورته ان البادي يطلب الطعام اما البلد فيطرده مع رجل من اهل البلد  
ليبيعه من اهل البلد ثم غالى وتلقى الركبان وهو تلقى الجلب المنه عنه وانما يكره اذا  
كان مفرقا باهل البلد وان لم يضر لا يكون مكرها فلا يكون صنفه والقرعة يقال  
صرص الشاة قرعة اذا لم يجلبها اياها حتى يجف اللبن في ضرعها والشاة مصراة لانها  
حيكة لا تليق بالمؤمن والبيع عند اذان الحجة قال الله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم  
الحجة فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع وباقي حكمه مذكور في كتب الفقه والفرق بين  
صغير وكبير محرم منه بغير ضرورة لانه منهي عنه ورود الوعيد في حقه وقيد بقوله بغير  
ضرورة لانه اذا كان بضرورة نحو ان يدفع احدها بجناية لا يكون صغيرا وكان عيب  
السلمة عند بيعها لانه حيلة لا تليق بالمؤمن واقتناء كلب لغير صيد او طائفة  
من حفظ الزرع والبساتين لورود الوعيد في حقه وانما قال لغير صيد او طائفة  
لانه اذا كان له لا يكون له انتم واللعب بالشطرنج بلا قمار لان اللعب بالشطرنج جائز  
عند الشافعي رحمه الله مكره عندنا فيكون صغيرا عندنا قال بعض اهل الشافعي  
رحمه الله اذا سلت اليد من الخشخشة والسان من الغزيان والصلوة من التزيان  
فاللعب بالشطرنج اذ ب بين الخللان وانما قلنا بلا قمار لانه اذا كان به يكون كبير  
وبيع الخمر وشراها للكم وامساك حمارا لتحليلها لانها ليست بمال متقوم في حقه  
فيكون صغيرا بخلاف شربه فانه من الكبار علم ما مر وسورة لقمة لانه يدل على علة  
والدانة فيكون صغيرا والمراد من اللقمة ما دون النصاب فان سرقة النصاب  
كبيرة علم ما مر واشتراد الاجرة علم الحديث لانه منهي عنه والبول قائما في الخشخشة

الاحتكار حبس الغلابة  
اشارة بنية ذلك بالبيع  
وكذا السوم علم بغير غنى  
ثمن واما اذا ساء وبيع  
الاصحاب فلا بأس بالبيع  
ويشترط بانه يبيع من يبيد

والمواد

والمواد اي الطريق لان البول قائما يورث المرض ولا يأم من الاصابة بالتوب او البدن  
وفي المفتل يورث الدوسنة على ما ورد في الخبر في المواد دليل على عدم ادبه وهو لا يليق  
والسدة في الصلوة لانه من مكروهات الصلوة يقال سدل الثوب من باب طلب اذا اراد  
من غير ان يضم جانبيه وقيل ان يلقه على ركبته فيرضيه على منكبيه وسدل خطأ كذا في الثوب  
والاذان جنبان ودخول المسجد كذلك ام حال كونه جنبيا الامن عذرا ان الضرورات تبيح  
المحظورات والاختصاص في الصلوة لانه من مكروهات الصلوة كالسدل وشمال الاصابع  
فيها في الصلوة هكذا في النسخ التي رأينا لانه لا معنى له لعل النسخة الصحيحة وشمال الثياب  
كما رواه ابو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم  
ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن الا ثوب واحد فليقر به ولا يشغل بشمال اليهود وشمال  
اليهود هو الصار وهو اذاعة الثوب على الجحد من غير اخراج اليد سمي بها لعدم منفذ  
يخرج يده منه كالصفحة الصماء وشرها في المحيط بان يجمع طرفي ثوبه ويخرجها تحت  
اصبع يديه علم احد كتفيه وقيد في البدائع بان لا يكون عليه سراويل وانما كره لانه  
لا يؤمن من انكشاف العورة انتهى ما ذكره المصنف والعيب فيها في الصلوة قال المعنى شرح  
الكثر واختلفوا في تفسير العيب فذكر الكردس انه فعل فيه غرض ليس بشيء والعيب  
ما اغرض فيه والمكروه في شرح الهداية وغيره ان العيب الفعل لغرض غير صحيح حتى قال في  
النهاية وما صلبه ان كل عمل هو مفيد للصلوة فلا بأس به واصله ما روى عن النبي عليه السلام  
عرق في صلوة فبسم من جهته لانه كان يوذيه فكان مفيدا في زمن الصيف كان اذا  
قام من السجود نفخ ثوبه بينه وبينه ويسق لانه كان مفيدا واما ما ليس بمفيد فهو العيب انتهى  
ما ذكره المصنف وانتقال مضاف الى مفعول والفاعل محذوف اي منتقبال الشخص المصلي بوجهه  
لانه منهي عنه فيكون صغيرا والالتفات فيها من الصلوة روى البخاري عن عائشة رضي  
الله عنها انها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة فقال هي اختلاس  
يختلسه الشيطان من صلوة العبد وروى الترمذي ومحمد بن انس رضي الله عنه عن النبي  
عليه السلام انه قال اياك والالتفات في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة فان لا بد  
ففي التطوع لانه الغرض في التفتت انما الالتفات المكروه هو تحويل الوجه من  
القبلة وقيد في العناية بان يكون لغير عذر واما العذر فغير مكروه وانما كره لغير عذر



لان انحراف عن القبلة ببعض بدنه ولو انحراف عنها بجميع بدنه فسدت فاذا انحراف  
بعضه كره كالعمل القليل فانه مكروه وكثيره مند كذا ذكر المصنف في شرح الكفر والحكم في  
المسجد بكلام الناس فانه منهي عنه فيكون صغيرة وفعلها ليس بعبادة فيه امره المسجد  
متعلق بفعل لانه وضع للعبادة ففعلها ليس بعبادة فيه يكون صغيرة ومبشرة الصائم زوجته  
وتقبيله امر تبطل الصائم زوجته اذا لم يأمن على نفسه فاذا آمن لا يضر ووقع الزكوة من ادومها  
امال لانه دليل النهاون على اداء الوضوء فيكون صغيرة والبخع في الذبح بفتح الباء الموحدة وسكون  
الخاء المعجمة ما يقال له بالزكي بفتح الهمزة ويحتمل ان يكون بفتح النون وسكون الخاء المعجمة قال صاحب  
الدرر وكره النخع امر الذبح الشديد حتى يبلغ النخاع وهو بالفارسية حرام مغز والكل السمك  
الطافي امر المنقلب مع وجه الماء بلا صقوة واكل الميتة والميتة من غير ان من غير السمك  
الطافي الا ما اضطره حال المحضمة والصغيرة من اللحوم واكل الميتة والفدية بضم الفاء المعجمة  
ما يقال له بالزكي بفتح الهمزة والحياء مقصور الفرج والذكر والشعر للحاكم عند عدم تعدد السرقة  
لانه يدل على طمع الحاكم وهو منهي عنه على ما قيل من طمع ذل ومن قنع شبع وفي النسخ التي رأيناها  
وقع لفظ السرقة ولا معنى له ظاهرا والظاهر يقول عند عدم تعدد الارباب على ما وقع في  
الكتب الفقهاء اللهم الا ان يقال ان لفظ السرقة على وزن نصرم بالفتحات جمع سارق فيكون  
معناه عند عدم تعدد الارباب الذين اكثرهم سراق يأخذون اموال الناس بالحيل والنحال  
المرأة المكلفة البالغة نفسها بغير اذن وليها لانه يتغير منه الولي ويلحق الاذرب وفعل  
ما يؤذن الولي ذنب عند عدم الفصل يعني من غير فصل من كفوها وغيره وكل الشافعي  
وهو ان يزوي الرجل ابنته الا في خروج الاخر اخته ويكون بضع كل منها صداقا لا اخر  
وحكمه المذكور في كتب الفقه ان عتيق الزوجة اكثر من طلقه واحدة لانه يتخلص منها بالواجبة  
فلا حاجة الى اكثر منها فارتكاب يكون صغيرة وتطليق الزوجة بائنا على احد الرايين لانه يتخلص  
منها بالرجعي فلا احتياط الى البائن مع كونه من ابغض المباحات بغير عذر اما اذا كان بعذر  
كان لا يأمن من نفسه لا يكون اثما وتطليقها امر الزوجة في حالة الحيض لانه بدعي لا مفس فيه  
حاجة الا ان الخلع فانه لو خالع مع زوجته في حالة الحيض لا يكون اثما وتطليقها في طهر جامعها  
فيه امره ذلك الطهر لانه يؤدى الى تطويل العدة على ما ذكر في كتب الفقه والرجعة في الطلاق  
الرجعي بالفعل لان الاصل في الرجعة ان يكون بالفعل بان يقول راجعتك وراجعت امرأتى

ولان

المبارك من الطامى بعد الذبح بفتح الذاء  
من غير سبب فيلعب  
وقع في سبب في الكفاية والاحتياط في قوله فانه  
لكن لا ان يحتمل على اختلاف الرايين  
الصدوق بالفتح والسكر على وزن سكر  
كقوله صادوق والسكر على وزن سكر  
وضع جائز ولا خلاف  
وضع نصح

ولان في جواز الرجعة بالفعل اختلافا بين العلماء وجواز الرجعة بالفعل متفق عليه فلا ينبغي  
للمؤمن ان يسلك في المختلف فيه مع قدرته على المتفق عليه والمضارطة من الضارطة في امر  
في المجالس لانه سوء ادب وفي الاستفاق والايلاء عادة ينبغي وقع في كتاب الاستفاق ان الالباء  
صغيرة اذا كان الزوج معتادا به وان لم يكن معتادا بل وقع على حسب الاتفاق صرف لا يكون اثما  
والتفصيل بين اولاده في العطية لورود النهي عنه حتى قال النبي عليه السلام لمن فضل بين  
اولاده وقال يا رسول الله اني لا اشهد الا على حق العلم ان صلاح فان تفضل ولد من اولاده  
لعلم او صلاحه لا يكون اثما وترك القاضية التسوية بين الخصمين محلها واجبا لان القاضي  
ما مور بالتسوية فتزكها يكون صغيرة الا بالقلب لانه لا اختيار له فيه فيكون معذورا وقبول  
جائز في السلطان ومن غلب الحرام على ماله والاكل من طعام امر طعام من غلب الحرام  
على ماله واجبا ودعوتها امر دعوى من غلب الحرام على ماله بغير عذر اما اذا كان بعذر كان  
يورث ترك اجابته عداوته وعداوته مضرة به لا يكون اثما والاكل من طعام امر مفسوبة  
امر من طعام نبت في الارض المفسوبة ودخلها امر في الارض المفسوبة ولو كان الدخول للصلوة  
والشئ في ارض غير بغير اذن والمثلة بحيوان ولو كان بهيمة لزمه النبي عليه السلام عنها وقيل جزي  
ومرئد قبل الاستتابة امر قبل طلب التوبة لانه المندوب اولا الاستتابة فاذا لم يقب يقتل  
وقتل المرتدة لان حكمها ان لا تقتل بل تحبس حتى تنوب وتأخير السجدة الصلوة امر تأخير  
السجدة التي وجبت في الصلوة وتركها امر السجدة مطلعا امر سواء وجبت في الصلوة او  
خارج الصلوة وتعيين شيء من القرآن للصلوة امر للصلوة من الصلوة لورود النهي عنه  
ولقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وحمل الجنان بين عمودي السر والمخالفة السنة  
التشبه بحمل الكفر ودفن اثنين في قبر واحد لغير ضرورة للنهي عنه واما اذا كان للضرورة فلا بأس  
فيه والصلوة على ميتة محمد على رواية التحريم واما على رواية التنزيه فلا بأس بها وحكمها  
والقصة العقلية فيها وبيان كل قسم مذكور في كتب الفقه والسجود على صورة وصلوته  
امر صلوة المصلي وهو ان الصورة على التأويل بالصورة والظواهر هي بين يديه او بجذبه او امامه  
ولا ينبغي غناء بعضها عن بعضها الا ان يكلف ويقال المراد بما بين ان يكون الصورة في موضع سجوده وما  
في هذا ان يكون في الجدار الذي يحاذي الجدار لا غير مال الى يمينه او يساره وبانه امامه ان لا يكون في  
سواه كان عن يمينه او يساره وسدا لا سدا بالذهب للنهي عنه ولستعمال اية الذهب او الفضة



هذه في النسخ وعلى الأصل  
نسخة في نسخة

الرسالة في النسخ وعلى الأصل  
نسخة في نسخة

لأنها صرامان وتبديل في الرجال ومما نقتله للنهي عنها وجعل الرأية في غنى العبد للنهي عنها وأما  
الكافر بالسلام لقوله عليه السلام لا تبدوا الكافر بالسلام إلا حاجة عنده من الكافر بشرط أن لا يحل  
حاجة منه إلا بالسلام لا لخطر أو بيع السلاح من أهل الفتنة لأنه يكون تقوية بهم وتقوية  
منهم واستخدام الخلف وتلكه وكسبه لأن إحصاء العبد كبره مما ماتت فليكون استخدامهم وتلكه وكسبه  
صفاء والبأس الصبر لا يجوز لبس البالي كالحير ونحوه وتغنى الرجل لنفسه مع القول  
المعتدل لأن بعض العلماء قال تغنى الرجل لنفسه لا بأس به لكن القول المعتدل أن يكون صغيراً وتغنيه  
لنفسه كبره عما ماتت وأبطال عبادة بعد الشروع غير معتدل لقوله تعالى لا تطلوا أعمالكم وأما إذا  
كان بعد فلا بأس به ووطئ الزوج الزوجة والأمة كحضر من يعقل ولونا نأمر بالزينة والأدب  
مندوبة فتركها يكون صغيرة والخروج لقوم أميراً يستحق التقدير ويستحق وضيق على المارة  
قوله ضيق على المارة متصل بقوله أو يستحقه والجملة حاله بتقدير قد يعجز الخرج لقوم أميراً  
التقظيم وقد ضيق على المارة بخروج صغير ويحتمل أن يكون قوله وضيق مصدر أو يكون ابتداء  
كلام ومعناه أن يلحق بعض الطريق في بيته حتى يضيق الطريق على المارة يعني أنه هذا صغيراً أيضاً  
بدر واستظار الإقامة في بيته بعد سماع الأذان لأن المسنون التعداد في المسجد بالكيفية والوقار  
لا انتظار الصلوة وتركه منتظراً بالإقامة في بيته يكون تركاً للسنة لكن الظاهر المراد به انتظار الإقامة  
في بيته بعد أدائها فيه لأن الأفضل في السنة أن يؤديها في بيته ثم الخروج إلى المسجد تدبر  
في الأكل فوق الشبع لغير صوم للنهي عنه وأما إذا كان بيته أن يصوم غداً فلا بأس به والأكل لغير  
جوع وصيف الظان المراد به أن الأكل لغير جوع صغير إلا أن يكون له ضيف فلا بأس به  
بغير جوع لياكل الضيف وتبديل يد غير عالم قال صاحب المختار لا بأس بتبديل يد عالم فتبديل  
يد غير يكون صغيراً والسلام باليد لأنه عادة الكفرة وقيام القارة لغيره وبعلل لا يكون  
التقظيم بالقرآن وأما قيامه لبي ومعلم وهو بمنزلة أبي بل أقوال حرمته فلا بأس به ووطئ  
الحائض عنده فيما سبق من الكبار والمقتض هذا القول تعالى لا تقربوهن حتى يظهن وقع هو  
من قلم النسخ هنا إلا أن يحمل على اختلاف الروايتين ووطئ الأمة قبل تسبيلها لقوله عليه السلام  
في سبيل أو طاس لا أتوطأ الجالي حتى يضع حملهن ولا الجالي حتى يستبرئ بحبضه وذكر  
أبو الليث السمرقندي رحمه الله تعالى أنها من الصفات ظن السوء بالعلم وهذا قسم  
من أبنائه من قال أنه تعالى الذين يؤذون رسول الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم  
عذاباً عظيماً

منه في نسخة

لأنه في نسخة  
نسخة في نسخة

نسخة في نسخة

نسخة في نسخة

هذه في نسخة  
نسخة في نسخة

قوله لأن النهي به المنكر مع هذا يكون السكوت كسيرة لأن ترك النهي عن المنكر عند القدرة كسيرة كما سبق ولعل الحق أن في السكوت نصاً معنيين الأول  
ترك النهي عن المنكر وهو هذا المنكر بترك النهي عن المنكرات ويسقط حرمته عند عدم ظن القبول كسقوط حرمته سائر ترك النهي  
عن المنكرات عنده كما مر صوابه والثاني ترك اغراز المسلم ونصره لأن غيبة المسلم إذا لم يهدم لفرقه فعل السامع أن يترك الغتاب عن حرمته  
ويصره طاه لا يورد من أنس رضى وفروعا من اغتیب عنه أخوه المسلم فلم ينصره وهو يستطيع نصره أو كرهه الله في الدنيا والآخرة فهو هذا المنكر بمتنا  
عن سائر ترك النهي عن المنكرات ولعل هذا المنكر لا يسقط حرمته عند عدم ظن القبول لأن الغرض من الذب والنصر اغراز الغتاب له وهو يحصل  
مهيئاً والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً وأن لم يقبله الغتاب بخلاف النهي عن  
فوزيها ملعون ولم يكتف به بل أوعدها العذاب فالإبعاد جزاء إذا تعلق القديب جزاء إذا  
الرسول فغنى إذا ما تفضل ما يحكيه وإذا رسول مخالفة سنة وإذا المؤمنين غيبتهم وتكلم  
بغير جرم وسوء الظن به وقوله بالمعلم قيد اتفاق لا احتراز لبيت شعر لم يذكر بل لوقال وسوء  
الكان أو بالصق والحد قال أنه تعالى ولا يحق للمكر السيئ إلا جهنم وقال أنه تعالى من شئ  
حاشد إذا حد وقال عليه السلام الحمد ياكل الحنات كاتأكل النار الخطب وعنه هذا قيل ولا يسقط كونه صغيراً  
الحسود لا يسود والله والعجب بعد ما بعضهم من الكبار لودود الوعيد الشديد في حقها  
على ما ذكرناه بتختار الماش وسماع الله للنهي عنه وجلسوا جنباً المسجد بلا عذر والسكوت  
عند سماع غيبة مسلم أن المناسب بالمؤمن أن ينهي الغتاب عن غيبته لأن النهي عن المنكر  
واجب فالسكوت كونه إثماً والبكاء بصوت عند المصيبة ولطم الخدود عندها للنهي عنها  
وأما من لقوم وهو له كارهون بلا عيب به وأما من لقوم وهو له كارهون بعيب يكون إثماً  
بالطريق إلا أن لا ينبغي أن يكون كبيراً وأن لم يعدوه من جللتها والكلام وقت الخطبة لقوله عليه السلام  
إذا صعد الإمام المنبر فلا صلوة ولا كلام وخلفي رقاب الناس في المسجد للنهي عنه ولأنه إذا كان  
والقاء بجائز على سطح المسجد حكم المسجد والقائوا على الطريق لأنه إذا كان  
ونوعه ولده وعمره والحال أن عمر الولد أكثر من سبع سنين لزيادة الاحتياط وقراءة القرآن  
جنباً أو حائضاً الشهر ما ذكر أبو الليث السمرقندي رحمه الله ومنها أن من الصفات الخوض في  
الباطل لغير سقم الملك والأضياء لأنه يضعف العمر والعريس له قيمة يقضيه ما فات ويدركه  
ما هوأت والتكلم بالأيضيه أمر لا يهمل والزيادة فيه أمر في التكلم بالأيضيه هل هذا في النسخ التي  
رايناها ولا معزلة والظن على ما يعنيه ولعل الفرق بينه وبين قوله التكلم بالأيضيه أن المراد بالاول  
التكلم بالأيضيه من ابتداء المجلس والثاني أن يكلم أولاً بما يعنيه ثم زاد ودخل في التكلم بالأيضيه  
مع مقتضى قولهم الكلام بحج الكلام تدبر والافراط المدح أمر مدح شخصاً من غير حق ومنها أن  
من الصفات التقوى الكلام أي الدخول في القرية بالشدة وهو معروف والشك في الجمع  
والفصاحة والتصنع فيها أمر في الفصاحة لأن جميع ما ذكرنا في الاخلاص ويؤذن بالراء والسمع  
قال أنه تعالى وأمروا بالإصباح واليه مخلصين له الدين والحش والب بداءة الله  
لأن جميع ذلك من غير الله والافراط في المناج لانهم قالوا الافراط في المناج يحيت القلب المنج الطيفة

منه في نسخة  
نسخة في نسخة

نسخة في نسخة



هذا هو الحق لا يفترونه ولا يثبتون عليه

هذا هو الحق لا يفترونه ولا يثبتون عليه

وفي الجزاء يعسوب الوحيد بن علي بن طالب كرم الله وجهه كان كثير المزاج حتى قال ابن عباس رضي الله عنه خطابا له يا علي هذا اخرك الى الرابعة وقال بعض الصحابة لولا عناية فيه اربلوا مزاج في علي كان اصر والطف واخاء السرا لا يورث التباغض والتنازع والتهاون بحق المقارن جمع مقرون والاصد قاصد جمع صديق لا يدل على كثران النية المنه منه وخلف الوعد قاصدا له ارجل الوعد وقته اى في وقت الوعد وانما قال قاصدا لانه اذا لم يتعهد بل لزم خلفه باضطراب او بالسياسة لا بأس به والغضب بغيرانته اليه لانه دليل وجود النفس الامارة ونحن ما معدون بتعريضها واما الغضب لانتهاك حرمة الدين فمدح بل ما جور فيه وصف المحبة كالتهاون بترك التقرض لحرمة وعرضه لانه دليل الديانة التي من الكبار ثم ما تقدم وتأخير الزكوة والحج عن اول سنين جمع سنة الامكان ولكن المنقول عن الفتوى سقوط الصلاة به ان بنا خير الزكوة والحج فدل ان كونه الفتوى عليه علم انه من الكبار وقد عد المصايه من الكبار في اول الرسالة فلم ان فيه قولين تدبر وترك الجماعة استخفا قال النبي عليه السلام الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلفها الا المنافق لا مثاق ولا بان يقول امام جينا فاستوى ولا يقدري قراءة القرآن بالتجويد او يقول اخاف في الليالي والصحرا ان اذهب الى الجماعة وحده فانه لا بأس بتركها وشغل الطريق بوقوف او سماع او شرا لانه ايدار المارة وهو منهي عنه والتعصب والمداهنة لانها من الاخلاق السيئة لا يكمل ايمان المؤمن الا بتركها وقوله السلم لدمر بالاقتران اذا كان يتأذى من الدم به لانا امرنا بترك الاذر لدمر والدعاء بمقعد العزم من العرش لان المقعد اذا كان بتقديم العين المهمة علم القاف يومهم تعلق عزمه بالعرش وهو نفوس جنته انه تعا عنه واذا كان بتقديم القاف مع العين المهمة يومهم يمكنه في مكان ويوم ايضا تعلق عزمه بالعرش ويجب تنزيهه تعا عنها والدعاء بحق فلا ان بحق بن اوله لانه لا حق لاحد على الله تعا وعند ابى يوسف ربح يجوز الاول والباسى للدعاء الماثورة لانه صدر الشريعة ولما فرغ من عد الكهاتر والصفاء شرع في حدها فقال اما حدها فاذا علم حد الكبير علم به حد الصغير لان بتقريف احد الضدين يعلم تعريف الاخر اختلف العلماء في حد الكبير فقال ابو حنيفة الاسرائي وشيعة السبكي الكبيرة كل ذنب نفيها للصفاء ربيعة قال الاستاذ كل الذنوب كبيرة ونفي الصفاء نفيها نظر الى عظمة الله تعا وشدة عقابه ومنهوه بان ان يجتنبوا كبا ما تنهون عنه نكرو عنكم سيماكم ان صفاءكم فانها تدل على وجود الكبار والصفاء دلالة

هذا هو الحق لا يفترونه ولا يثبتون عليه  
قضاء حاجته واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لم يعد توبه واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لحق العاقبة  
هذا هو الحق لا يفترونه ولا يثبتون عليه  
قضاء حاجته واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لم يعد توبه واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لحق العاقبة  
هذا هو الحق لا يفترونه ولا يثبتون عليه  
قضاء حاجته واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لم يعد توبه واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لحق العاقبة

ما حدها  
من الاسرار التي لا يفترونها ولا يثبتون عليها

العلم وهو قال ان يكون هذا ساقطاً  
والله اعلم

صريحه فلا معنى لما قاله الاستاذ ويمكن ان يجاب عنه بما ذكر العلامة التفتازاني في شرح العقائد النسفية بان المراد من الكبار الكفر وجميعه بالنظر الى انواعه وان كان الكل ملته واحدة او بالنظر الى افراده القائمة بالمخاطبين بناء على قاعدة ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انتظام الاحاد والاحاد كما في قولهم ركب القوم ودايرهم ولبسوا ثيابهم فيكون معنى الآية ان يجتنبوا من انواع الكفر ومن افراده نكرو عنكم سيماكم ان جميع ذنوبكم فلا يكون فيها منع لما قاله الاستاذ تدبر وقيل الكبير ما فيه راجع الى ما حد فيرد عليه كثير من المعاصي التي نص الشارع على كونها من الكبار وليس في واحد كمال الربا وكل مال البتيم والغرام من الزحف والعمق اى حقوق الابوين وهرمان المؤمن والقيل بناء على انه ليس في واحد لانه احد عقوبة مقدرة لله تتخرج القصاص يعني يمكن ان يقال ان القتل في مقابلة قصاص فليس يمكن ان يقال ان القتل ليس فيه حد فاجاب بقوله فخرج القصاص من ان يكون حدا لانه القصاص للعبد والحد عقوبة مقدرة لله تعا للعبد وهذا لا يورود كثير من المعاصي على هذا التعريف قال في الخلاصة واحكامنا لم يأخذوا به ان هذا الحد للكبير وقيل الكبير ما فيه حد او قيل ان قصاص فلا يرد عليه القتل ولكن يرد السؤال عليه ان على هذا التعريف كما ورد على ما قبله الا القتل فانه لا يرد بزيادة قوله او القتل وقال اكثر الفقهاء في تقريرها حد الكبار ما هو عدل بين الوعيد عليه بخصوصه في الكتاب والسنة ورجحه ان هذا التعريف بمقتضى بان الاوقى كما ذكره عند تفصيل الكبار هكذا في النسخ لكن المتألم لما ذكره بالام مطلقا بقوله الاوفق تدبر ويرد عليه انهم عدوا الياسعة من الصفات مع ورود وعيد فيها في النية والوعيد فيها مذكرة الشارح والمصايح ويمكن ان يجاب عنه بان الوعيد قد يكون التهديد والازعاج عنه فلا يؤدى الى التلطف بالفاظ الكفر والتحقيق والمراد ما تقدم عليه لتحقيق الحد التهديد فتأمل حتى يظهر الحق وما في هذا الجواب وهكذا كثير من الذنوب عدوها من الصفات هكذا مع ورود وعيد فيها ودفع جمع الجمع والمختار ما قاله امام الحرمين من ان الكبير كل جريمة تورد بقله اكثر من اربعة مائة مرتكبها بالدين ورتبة الديانة انتهى والكام الصغير ضد لها علم من هذا التعريف ان الصغيرة كل جريمة لا تؤخذ بذلك بل تنفي عن الظن بصاحبها ويرد عليه ان على هذا التعريف ان هذا التعريف شامل للصفات الحمئة من جملة الصفات فلا يكون التعريف مانعا ولعل مراده من الصفات الخمسة التي يشملها هذا التعريف وطى الامه قبل استبرائها وقراءة القرآن جنباً او جاء ضا وتاخير الزكوة والحج عن اول سنين

هذا هو الحق لا يفترونه ولا يثبتون عليه  
قضاء حاجته واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لم يعد توبه واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لحق العاقبة  
هذا هو الحق لا يفترونه ولا يثبتون عليه  
قضاء حاجته واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لم يعد توبه واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لحق العاقبة  
هذا هو الحق لا يفترونه ولا يثبتون عليه  
قضاء حاجته واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لم يعد توبه واجابة دعواته حتى يلقى الله تعالى  
لحق العاقبة



الامكان والامن من مكر الله تعالى والياس من رحمة الله لان جميعها بقلة الكثرة تركها بالدين  
 ورقة الديانة فيلزم ان يكون جميعها كباية وقد عدها في الصفات ويكون الجواب عن هذا السؤال  
 تدبر نعم هو ان هذا التوفيق لا يشتمل على كثير كما يشتمل ما قبله من التوفيق قبل هذا التوفيق وهو  
 قولهم الكبير ما نؤد عليه بخصوصه لانه يشتمل على كثير من الذنوب التي عدوها من الصفات  
 وقد نؤد عليه كما اشار اليه بقوله ويرد عليه انهم عدوا النجاسة من الصفات مع ورود  
 وعيد لها بقوله وهكذا كثير وقيل ما اصر عليه العبد من المعاصي فهو كبير وما استغفر عنه فهو صغير  
 وحاصله ان حاصل هذا التوفيق ان الكبير كل ذنب لم يتب صاحبه عنه والصغير كل ذنب تاب  
 صاحبه عنه لقوله عليه السلام لا صغير مع الاصرار ولا كبير مع الاستغفار ويرد عليه انه  
 ان هذا التوفيق يقتضي ان العبد اذا فعل صغيرا ولم يتب منها ولكن لم يعاودها ان يكون  
 كبير هكذا في النسخ لكن العبد الصالح يكون بغيران لانه جواب اذا ولا يستقيم كونه جوابا  
 لها بان تدبر وليس الامر كذلك لانه لا يصدق عليه انه اصر ما لم يعاودها لكنه ذكر في كتب الحكماء  
 اذا شرب خمر مرة وفي غرضه ان يشربها كلما وجد ولم يجد يعد من مد من الخمر وكذلك من ذنب  
 في عمره وفي غرضه ان يزن كلما وجد ولم يجد يعد من المصير عليها فتكون كبيرة تدبر وقدما  
 يتخلل في خلل في هذا البحث شبهة وهي انهم قالوا ما اصر عليه العبد من المعاصي فهو كبير وما  
 استغفر عنه فهو صغير وذكروا قول النبي عليه السلام لا صغير مع الاصرار ولا كبير مع الاستغفار  
 دليلا لهذا القول مع ان مراده عليه السلام من قول لا كبير مع الاستغفار ان اذا استغفر من الكبير  
 تغفر له وتعفى عنه لان مراده ان اذا استغفر من الكبير تكون صغيرة وهو ظاهر فلا يتم الترتيب  
 تأمل في الجواب وقيل كل ما كانت معدة مثل معدة الشئ من المنصوص عليه الحديث  
 لوجه تخصيص الحديث والظاهر ان قوله في الكتاب تدبر فهو كبير واحتمل ان ابن عبد السلام والحق  
 ما فيه من الاهتمام الغير المنفرد بالتقريب والاعلام مع انهم قصدوا التعريف والاخرام تدبر ان كنت  
 من ذوي الاخرام وقال في الكفاية والحق انها من الكبير والصغير لسان اخباره ان لا يعرفان  
 بذاتها فكل معصية اصبحت الى ما فوقها فهو صغير وان اصبحت الى ما دونه فهو كبير انتهى  
 ما ذكر في الكفاية يعني صغير الذنوب وكبيرها بالنسبة الى ما فوقها والى ما تحتها فالكبير الكبير الشك  
 واصغر الصغار حديث النبي وبينها وساطة يصدق عليها الاقران مثلا الزنا اذا نسب اليها  
 قوة وهو الشك يكون صغيرا واذا اضيف الى اللواط فهو كبير وهكذا الى الاخر وقال العيني

قول الامام انما الصفات كبيرة  
 منها الاحرام ومنها النجاسة  
 ومنها الفروج ومنها النجاسة  
 ومنها طهارة النجاسة منها غشاة من ارجاء  
 ومنها اظفارها عند الناس فيفعل او لا  
 ومنها ان يكون للثوب عارما يفتقر به

والزبلى

والربط انه امر ما قال صاحب الكفاية الا وجه ويرد عليه انه مخالف لقوله تعالى تجتنبوا كبار ما تنهون  
 عنه فكل منكم سياتكم فانها من هذه الآية اخذت وجود الكبير ووجود الصغير فاما كانت كل الكبار  
 فما الذي يجوز ان كانت كلها صفات الكبار لانه تجتنب عنها فان قيل الجواب عن المراد بالكبار  
 ان هذه الآية جزئية الكفر كما قال العلامة التفتازاني في شرح العقائد قلت لا يصح هذا لانه يلزم  
 عليه ان يعلم ما قاله التفتازاني ان اذا اجتنب عن انواع الكفر لم ينع ما عداها فيلزم عليه ان الكفر  
 يكفر عنه القتل والزنا باجتناب الكفر وقائل به ويحكي ان يجب ان الخطاب بالآية للكفر  
 لا للمؤمنين فيكون المعنى ان الكافر اذا سلم يكفر عنه القتل والزنا الذين ارتكبها في حال كفره لان المسلم  
 باجتنابه يكفر عنه القتل والزنا الذين ارتكبها في حال اسلامه حتى يرد عليه ما قال وماذا بعد الحق  
 الا الضلال تدبر فانه بالقبول حقيق في الزم دقيق ووقع في العناية نقل عن بعضهم الكبير ما  
 كان حراما عينه انهم كلام العناية ويرد عليه كثير مما حرم لغيره كبير من المؤمنين فانه حرم  
 لصيانة عرض المسلم والعارض من الرضا فانه حرم لكسر شوكة المسلمين والزنا فانه حرم  
 لصيانة الانساب وشرب الخمر فانه حرم لصيانة العقول التي بها عرف الانسان وقيل  
 الكبير ما ثبت حرمة بنسب القوان كذا في فتح القدير ويرد عليه كثير منها ان من الكبار الصغيرة  
 ثبت المنع صفة بعد صفة الكثير بتقدير منه بالنسبة متعلق بثبت ونقل من خواصه اده انها  
 من الكبير ما كانت حراما محضاً يسمى في الشرع الشريف فاحشة كاللواط وشيخ مقولة  
 محض في الدنيا بالحد والوعيد بالنار في الاخرة انتهى ما نقل عن خواصه زاده وذكر شيخ الاسلام  
 العيني في شرح الهداية ان الاصح ان الكبير ما كانت شيعاً بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله  
 تعالى وهتك الدين وهو ان هذا التعريف منقول عن شمس الآمنة الحلواني وما في من بيان  
 الصفات والكبار وبيان حدها مع ما اختلف فيه شرع في بيان حد العدالة علم ما وعد  
 في الخطبة فقال **وما العدالة** فقال في التحرير العدالة ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية  
 عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة واللافتة في محل اقتضاء اوليا واية  
 البحث في الكيفية مذكورة المطولات محل صاحبها مع ملازمة الفتوى وفي بعض النسخ مع ملازمة  
 التقوى والمرددة وسباني ان شاراه في تعريفها والشرط ان شرط العدالة ادائها الغير  
 للشرط على التأويل بالشرطية والعلامة ترك الكبار وترك الاصرار على الصفات وترك ما  
 يحل بالمروءة انتهى ما ذكر في التحرير وقال المحقق ابن الهمام السيوطي في فتح القدير وما وقع



في الفتاوى الصغرى العدل اما مصدر رغبة لم فاعل او هو صفة مشبهة بمعنى العادل من يحب  
القبائل كلها حتى لو ارتكب كبيرة واحدة سقطت عدالة وفي الصفات العبرية للقبلة لتفسير  
كبيرة حسن خبر ما في قوله هو ما في الفتاوى واما عدله ان العادل من يحب القبائل كلها ولم يعلم  
صفاته بل لو وجدت مع مقتضى البشرية كغزت بين الصلوات الخمس مائة الجماعات  
مع ما وعدت خبر خير البريات وان غلبت صفاته واصر عليها حتى تكون كبيرة سقطت  
عدالة لا لو ارتكب كبيرة واحدة ولم يقبلها بتوبة وتكلم به قال ابن الهمام في فتح القدير ان  
صاحب الفتاوى الصغرى نقل هذا القول عن ادب القاطن للخصاف وعليه المول الاعظم  
انهم ما ذكر في فتح القدير ووقع فيه والحاصل ان ترك المروة سقط للعدالة فاحتاج الماترين  
المروة وقال وقيل في تعريف المروة ان لا يأتي الانسان بما يعتد رصداً يحتاج فيه الى الاعتدال  
مما يحسنه ان يسطع عن مرتبة عند اهل الفضل وقيل في تعريف السمات الحسن <sup>والله اعلم</sup>  
ويكتب السخيف ويكتب المخفف الظ المجنون تدبر فالارتفاع عن كل خلق يعني يحصل له  
ارتفاع المرتبة كلها وغل الخلوة والسخيف رتبة العقل ان قلته من قولهم تعبت سخيلاً اذا  
كان قليل الغل انهم ما ذكر صاحب القيل ومن العجب ما وقع في الخلاصة في تعريف الكبيرة ان  
اصحابنا بنوا ذلك تعريف الكبيرة مع ثلاثة معان احدها ما كان شيعياً بين المسلمين وفيه  
هذه حرمة انه تعالى والثاني ان يكون فيه اهـ الذنب الذي بعد كبيرة من اثم الكرم والمروة  
ان متاركتها فكل فعل يرضى المروة والكرم فهو كبيرة والثالث ان يكون العبد مصراً مع المعاصي  
والجور انهم ما في الخلاصة فانه عليه لكونه من العجب ان فان صاحب الخلاصة جعل ما يحل بالمروة  
كبيرة وليس بصحيح مع اطلاقه فان بعض ما يحل بها من المروة مباح وبعضها الغير رافع اما  
باعتبار كونه عبارة عن الذنوب ان بعض الذنوب يحل بالمروة صغيرة وبعضها كبيرة والمعة الثالثة  
ليس بمراد لهم ان اصحابنا فلا معنى لان يقول بنوا ذلك ثم شرع في بيان بعض ما يحل بالمروة مباح  
وبعضه صغيرة فقال ووقع في التحرير وما يحل بالمروة بعضها صفات والى مع الحنة كسرة  
لغة واشترط الاجرة مع الحديث فانها ما يحل بالمروة مع انها ليسا بغير بل صغيرتان  
وبعض ما يحل بالمروة مباحات كالاكل في السوق والبول في الطريق والافراط في الناح المخفض  
للاستحفاف وصحبة الازوال والاستحفاف بالناس فانها مباحات مع انها ما يحل بالمروة  
وفي اباحة هذا الاستحفاف بالناس نظر لانه حرام صريح في موضعه ونعاطي الحرف الدينية

كالحال

كالحال بالياء الشاة من تحت والصباغة بالياء الموحدة وليس الفقيه العالم قباد وكوم والقب  
بالحمام بالتخفيف معروف فانها مباحات مع انها ما يحل بالمروة ايها انهم ما في التحرير وفيه  
البول في الطريق من المباحات نظر لان المراد منه كشف عورته بمركب الناس وهو حرام كالحج  
به هو ان صاحب التحرير وهو ابن الهمام في فتح القدير الا ان يريد البول في الطريق مع السر  
فانه لا يكون مباحاً مع انه ما يحل بالمروة وذكر ابن الهمام فيه انه في فتح القدير مما يحل بالمروة  
المشي بالسر اقل فقط ومد رجله عند الناس بغير عذر وكشف رجليه موضع بعد فعله  
خفة وسواد ارب ومصارعة الشيخ الاحد اشبه الجماع هكذا في الشيخ ولا معنى له والظاهر ان  
الصحيح في الجامع تدبر قال في فتح القدير فاقبل شهادة الطفل لانه رتبة العقل والرقاص  
لانه ممن لا يحترز من الذنوب عادة والبر افعاله يحل بالمروة فقط عدالة والمجازف  
في كلامه دليل على كونه كاذباً والسخرية لان جل اخلاصه يحل بالمروة فيسقط عدالة بلا  
خلاف انهم ما في فتح القدير وقد ذكر في الكتب جملة من امر ما يحل بالمروة فقال ولما المروة  
هو ترك المراء مثل زمانا ومكانا وانا قال زمانا ومكانا لان مثله يختلف باختلاف الزمان  
والمكان لان الفقيه مثلاً اذا ترك زينة الدنم عند الناس في خلوة وفي الليل وعند خروجه  
الى السوق لا يحل بالمروة فلا يرد شهادته وعلى هذا القيس فتدبر شهادة تاركها اي  
تارك المروة كليس فقيه قباد وقيل في قوله وتردده فيها حيث امره مكان لم يعتد  
ان مثل هذا الفقيه ذلك ارباب وتردده فيها وليس تاجر فحب حال يشهد اليهم  
وفتح الجيم او الحاء المهلة وليس حال كذلك فحب عالم وركوبه امر رلوب الحال بقلته  
ولكونه في السوق وجعل نفسه خجلة مع الناس ومشي اليق به في السوق متعلق بمش  
مكتوف الرأس والبدن والكل غير السوقي في السوق واما اكل السوقي في السوق فلا بأس  
وشربه اي شرب غير السوقي من سقاية بلا غلبة جوع مصر وخال الاكل وعلبة عطش فحرق  
الى الشرب والاكل والبول في الطريق واعتقاد البول فانما لانه من عادة الكفرة بلا ضرورة  
واما مع ضرورة فلا بأس به وبقيت مستعملة على صيغة اسم المفعول اي امرأته او شريته عظم  
اي عند الناس وتنف اللحية امر الحية عيشاً ام لا فائدة وذكر ما يحرم من امرأة الطمع  
امرأة في الخلوة ومهازلها اي مهازل امرأته بحيث يسمع عزم او الثار الحلال امصلحة  
وسواد العشر مع الاصل والجيران والعاملين والمضايقة في القافة امر الشئ الخفير وتكر حضور



والتي غير كسلطان بلا طلب متعلق بغير حضور ولا ضرورة ولا احتمال صاحبها ان صاحب  
الولاية لا يتقاه البتة ما ينشأ من الولاية من الدراهم والدنانير وابتدأ رجل معتبر على صفة اسم  
المفعول نفسه مفعول لقوله ابتدأ ان جعل رجل معتبر نفسه مبتدأ بلفظ الماء والطعام الى  
بقية سخاير بخلاف لا تواضعا واقتدارا بالسلف من ترك التكلف ومن بعده في واما اذا انقلبا  
الى بيته للتواضع والاقتدار بالسلف في ترك التكلف فلا بأس بل مدح ورفع الله تعالى  
على مقتضى ما قيل من تواضعه لله ورفع الله وكذا ليس ما وجد من الثبات النفية والدينه  
والله ان الكل وجد من الطعام النفيس والذي حيث وجد لا تقلا وطرحا للتكلف والمائل  
ان كل ذلك مدح اذا كان للتواضع والتقليل وطرح التكلف واما اذا كان للشيء فهو ما فعل  
بالمرءة ويعرف كونه كذلك بامانة صدقة فيه مثلا اذا ليس ما وجد وكلها ما وجد لكن يبدل  
ماله في الفقراء يعلم انه لم يكن للشيء بل طرح التكلف والتواضع انتهى ما ذكر القائل وذكر الشيخ  
الامام العيني في البيانية ان العلماء اجمعوا على ان فعل ما فعل بالمرءة لم تقبل شهادته انتهى  
ما ذكر العيني ولكن هذا شيء يختلف باختلاف الناس فلم يقل يكون لبيته ما وجد من الثبات  
مخلا بالمرءة ولم يقل لا يكون مخلا بها ويختلف ايضا باختلاف الزمان والمكان في التخصيص الواحد  
مثلا قد يكون ليس رجل ما وجد مخلا بها في زمان ومكان ولا يكون مخلا بها في زمان اخر ومكان  
اخر ووقع في الفتاوى والقنانية لا تقبل شهادة من يكثر الصياح في الاسواق ان اخاله  
بالمرءة اظهر من الشمس وابين من الامس **هذه تيسيرات التبيين الاولى** في تفسير ما سبق  
من الالفاظ وبيان المراد منه فالمراد بنسب القرآن الذي هو كبره على ما تقدم في الكبار  
نسيانه بحيث يؤدى الى ان لا يقدر على القراءة من المصحف لا ان ينسى حفظه عن ظهر القلب  
لئلا يؤدى الى المخرج وهو مدفوع في الدين والقتل انما يكون كبره اذا كان عمدا لا شرا في ذلك  
واما القتل الخطأ فلا يكون كبره قال عليه السلام رفع عن اثم الخطأ والنسيان وينبغي ان يكون لقتل الخطأ  
صعيرة لقولهم ان يقول الفقهاء بان القتل الخطأ يوجب الاثم بترك التثبت واذا ارادوا ان  
يوجب الاثم وجب الكفارة فيه اذ القتل الخطأ شرا مفعول له للذنب فينبغي ان يكون صغيره  
والغفلة كبره الا قد صغيره ومملوكة ووجه مشهورة الحرمه تصغيره يعني اذا لم يكن قذف الصغيرة والمملوكة  
والحرمة المشهورة كبره فينبغي ان يكون صغيره ووجه الرواية ووجه الشهادة بالزنا متعلق بقوله  
وجه اننا علم الرواية والشاهد به ان الزنا واجب خبر البتة وهو قوله ووجه الرواية فلا يكون

المخرج

المخرج انما واما لم يعلم به فخره اثم وقذف زوجته اذا انت ارم الزوجة بولد يعلم بيقين انه ليس منه  
ان من الزوج القاذف بان ثابى به لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح مثلا بياض خبر قوله وقذف  
وقيل واجب فلا يكون قذف الزوج انما والنيمة التي عدت من الكبار نقل الكلام الى الغير ما وجد  
واما نقل الكلام الى الغير بقصد النصيحة للغير او لصاحب الكلام فواجب فلا بأس به واختلفوا في  
قطيعة الرحم التي عدت من الكبار فقليل هي ارق قطيعة الرحم تكون كبره بالاساءة عليه ارم على  
صاحب الرحم وقيل تكون كبره بترك الاصلان اليه ولا يلزم الاساءة واختلفوا في الرجوع ارم على  
بعضهم الاول وبعضهم الثاني والموتى ارم المقتول مذهبنا الثاني ان كونه كبره بترك الاصلان اليه  
ولا يلزم الاساءة لقولهم بوجوب نفقة الزوج فيلزم ان يكون ترك الانفاق على الزوج قطيعة الرحم  
ولا يلزم الاساءة واختلف في التوبة التي توجب وصلها ارم وصل الرحم فقليل هي كبره بترك الرحم  
كان محرما او غير وقيل بشرط المحرمية ولا يكفي كونه ذارحم فقط والا قرب الى مذهبنا الثاني  
ان شرط المحرمية لا شرط ارم لا شرط علمنا المحرمية في ذن الرحم لفتنة اذا ملكه يعني  
ان علمنا قالوا اذا ملك رجل ذارحم لا يفتن عليه ما لم يكن محرما ووجوب نفقة يعني ان شرط  
في وجوب نفقة ذن الرحم ان يكون محرما ايضا فالقرب الى هاتين المسئلتين ان يكون المحرم  
شرط الوجوب وصل الرحم واختلف في دخول الحالة في الام والعم في الاب في العتوق والقول  
المعتمد ان يدخل الحالة والعم فيها ارم في الام والاب في العتوق والحجامة في الليل والوزن انما يكون  
كبره في غير النكاح ارم في القليل المعتمد واما الحجامة في النكاح مثل حبة او حبتين مثلا فصغيرة  
والديانة التي تعد كبره ارم في الرجل على غير اهله هكذا في النسخ التي رايناها لكن لا معنى له  
واللفظ اثم الرجل على اهله علم ان يكون اثمنا مضافا الى مفعوله والفاعل محذوف والعكس  
واللفظ الديانة اثمنا الرجل الذي ركب على اهله والمراد الذي هو كبره الاعتراض على كلام الغير  
باظهار خلافه في كلام الغير لفظه ومضاهيه وهو مذموم ان لم يكن في الدين وان كان في الدين  
فلا بأس به بل يكون واجبا والمجادلة تكون كبره عند القصد في اثمنا الغير ارم الزنا وتجب  
وتنقضه بالقتل في كلامه لاظهار الحق والصواب والمداخلة بيع الدين بالدنيا وهو مذموم  
وان عده المصنف من الصفات والمداخلة المنسوبة الى النبي عليه السلام حيث قال امرت بمداخلة  
الناس جباب سقوا لمقدري علم تقديره بالتأمل بيع الدنيا للدين ارجل الدين **التبيين**  
**الثاني** قد ذكر الفقهاء من الكبار الامن من كبره تعالى والياس من ربه الله تعالى والقضاء



والياس من جهة انه تعالى والامر من مكرانه كفيحتاج الى التوفيق بين كلام الفقهاء وبين ما  
ذكره العقائد والجواب ان المراد بالياس في العقائد الانكار بسبق الرحمة للذنوب ولا شك في  
كفره لانه لو قدر ان يتجزم تعالى والمراد من الياس في العقائد بانه لا مكر منه تعالى ولا شك في كفره لانه لو قدر  
الانكار قوله في مكره ومكرانه وانه غير الماكرين وقوله في افاضوا مكره وقوله ولا يامن مكرانه  
الا القوم الخاسرون والمراد الفقهاء من الياس الياس لا يستعظام ذنوبه واستبعاد العقوبات  
ولا يلزم منه الكفر لكونه ذنباً عظيماً والمراد الفقهاء من الامر عليه الرجاء عليه حيث دخل في  
الامر ولا يلزم منه الكفر ايضا لكونه ذنباً عظيماً والافق بالسنة ان حديث الرسول عليه السلام  
طريق الفقهاء وهو كونهما كبيرين حديث الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً اليه عليه السلام  
حيث عدّها الياس والامر من الكبائر وعطفها على الاشراك بانه تعالى والعطف يقتضي  
المقاييق بين المعطوف والمعطوف عليه **التنبيه الثالث** شرط اصحابنا لسقوط  
العدالة بشرط الحر الادمان مع انه ان شرب الخمر كبيرة وهي ان الكبيرة تسقطها ان العدالة  
بمرة فلم شرطوا لسقوط الادمان وجوابه انما شرطوا ان الادمان لينظر امره عند القاضي  
والامر وان لم يظهر امره عند القاضي فالانها بما ان كونه متهما بشرب الخمر لا يسقطها ان العدالة  
**التنبيه الرابع** شرطوا ايضا لسقوطها ان العدالة باكل الربوا ان يكون المله مشهوراً به  
ان باكل الربوا مع انه ان اكل الربوا كبيرة والجواب كما مر ان لا شرطوا بكونه مشهوراً به  
امر عند القاضي والا فالانها بما لا يسقط العدالة **التنبيه الخامس** شرطوا لسقوطها  
ان العدالة بترك الجمعة ان يتركها ان الجمعة ثلاثاً ان ثلاث مرات بلا تأويل وهو ان يقول سقط  
صلوة الجمعة زماننا ونحوه مع ان ترك الوضوء مرة كبيرة وجوابه كما مر في غير هذا  
امر عند القاضي **التنبيه السادس** شرطوا لها ان العدالة بالاكل فوق الشئ مع انه صغير  
فينبغي ضم الاصرار عليه ان علم الاكل فوق الشئ حتى تكون كبيرة مسقط للعدالة وجوابه ان السقط  
لها ان العدالة به ان بالاكل فوق الشئ بناءً على منبر مع ان كل ذنب يسقطها ان العدالة ولو كان الذنب  
صغيراً بلا ادمان كما افاده صاحب المحيط والمحيط البرهاني وليس ما افاده بمحمد بنع الميم  
الثانية فليس هذا الجواب بمحمّد ايضا لان هذا الجواب بمنزلة ما افاده واذ لم يكن ما افاده  
محمّد لا يكون الجواب المبني عليه معتمداً وهو ظاهر **التنبيه السابع** شرطوا ان العدالة بركوب  
بحر الهند والظان ان شرطوا ركوب بحر الهند العدالة لكونه ركوب بحر الهند يحل بالمروة

او

او لكونه كبيرة لقولهم ان مخاطب نفسه ودينه لاجل الدنيا اما ان مخاطب نفسه فظاهر ان توجه فوق  
تتمتع سائر البهي براتب عظيمة واما ان مخاطب دينه فلا يوزن بخالفه قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى  
السهلة ويرد عليه انه لو ركب بحر الهند لزيادة بيت الله الاعظم وزيادة روضة جيبه الاكرم و  
لا طريق اليه الا من هذا البحر لا يصدق عليه ان مخاطب لاجل الدنيا فيلزم ان لا يسقط العدالة على هذا  
**التنبيه الثامن** الحقوا بشهادة الزور كشهادة كانت على باطل كالشهادة على غاطة  
سوق النخاسين بتشديد الحاء المعجمة من يسبع الدواب والارقاء كذا في القاموس وقالوا من  
شهد عليها ان على هذه المقاطعة حلت به اللعنة فتكون كبيرة كشهادة الزور يقول الفقهاء وكذا  
الشهادة على الربوا الحديث المعروف **التنبيه التاسع** سقطوا عدالة بايع الاكلان لكونه  
يسرمدار ينظر الموت ان موت الانسان الذي هو بينا ان الرب فهو كبيرة **التنبيه العاشر**  
وقع الفتاوى الصغرى لا تقبل شرا من وقف على الطريق ان طريق المارة انهم ما في الفتاوى  
الصغرى وهذا من عدم قبول شهادته يقتضي انه كبير لان عدم قبول شهادته لسقوط عدالة  
ومروته وهو دليل كونه كبيراً اما ان يفسد او بالادمان عليه ان على الوقوف **التنبيه الحادي عشر**  
ردوا شهادة شيخ معروف ان مشهوراً بحسبة ابنه في النفقة في طريق مكة انتهى ما مر  
شهادة الشيخ ولانه لا خلاف بالمرودة هكذا في الشيخ التي رأيناها لكونه لا خلاف ولا معة كونه في صورة  
العطف مما ما تقدم الا بالتلف العظيم تدبر وقيد الشيخ وقع اتفاقا لكونه شيخاً بالنسبة اليه  
**التنبيه الثالث عشر** الظان ان عدلانه بعد الحادي عشر اللهم الا ان يقال سقط الثاني عشر من  
التاسع يدل عليه ما قال بعد الرابع عشر الخامس عشر الى اخر ما قاله شريفاً في الصغرى الادمان  
لسقوطها ان العدالة ولم شرطوا ان الادمان في فعل ما يخل بالمروة فاكثى بالمروة واء كان  
ما يخل بالمروة مباحاً وعلى هذا ان تقدير عدم شرطهم في فعل ما يخل بالمروة الادمان وان كان مباحاً  
ففاعل المخل بها ان بالمروة ليس بعدلانه قد سبق ان شيخ الاسلام ذكر في البيانية ان العلماء  
اجمعوا على ان من فعل ما يخل بالمروة لم يقبل شهادته وعدم قبول شهادته يدل على انه ليس  
ولا فاسق لانه يجوز ان يكون ما يخل بالمروة مباحاً وفعل المباح ليس ينسحق فيلزم الوسطة بين العدل  
والفسق **التنبيه الرابع عشر** اتفق العلماء على ان العدل المذكور في حديث الكبار والسبع او التسع  
بتقديم السبع في الاول وتقديم التاء في الثاني لا معنى له يعني لا يعتبر مغزوه المخالف قال ابن عباس  
انه تعالى هي ان الكبيرة اسبغها اقرب وقال سعد بن جبير هي ان الدعاء الى سبغها حرب

فصل في الحدود



ان باعتبار اصناف انواعها ينفذ اعتبار اصناف انواعها يبلغ الى سبعين بل سبع مائة  
**التبعية الحاشية عشر** عدا بوليت السمرقند فعل القلب المذموم صفة فعل من الصفات متعلق  
 بعد كالحمد والكبر والحب وغيرها وسكت عنه ان فعل القلب المذموم كثير من القراءة كتاب  
 الشهادة ان لم يذكره انه من الكبار او الصفات والمعمود عندنا انه ان فعل القلب المذموم  
 المواظدة عليه مجردة لقوله عليه السلام تجاوز عن امر ما حدثت به نفوسهم ما لم يعمل به او يكلم  
 الا ان صمم وعزم عليه فصغيرة او تعدد منه ان من التعميم والعزم اضرار للغير بفعل او قول  
 يدل عليه ما روينا انما من قوله ما لم يعمل به او يكلم فكبيره ح روى الديلم في الرد وسر شهادة  
 المسلمين بعضهم على بعض جائز ولا يجوز شهادة العلماء بعضهم على بعض لانهم صدقوا  
 ما روى الديلمي في قول العلماء الرسوم حيث لا يجوز شهادة بعضهم على بعض فيه ايدان بانهم  
 لتجاسد هم مقبولون عن مرتبة الاسلام نفوذ بانه تعالى من شرور انفسنا ومن سبيلنا  
**اعمالنا التبعية السابعة عشر** ان الصفات التي قد منها انما يكون صغيرة اذا كان المركب  
 فعلها حاشيا من عقابها اما اذا فعلها ان الصفات التي قد منها انها متناهية وانها متناهية  
 اعادنا انما تتعاضد التهاون بها وليس لنا التلويح بها بالتوبة كما ذكره الامام الغزالي رحمه الله تعالى في  
**التبعية السابعة عشر** استخفاف بالصغيرة كذا ثابت المنع عنها ان من الصغيرة بدليل قطعي كاللذات  
**التبعية الثامنة عشر** حد الاصرار على الصغيرة اختلف فيه فالجمهور على انه ان الاصرار على الصغيرة  
 غلبة المعاصي الصفات على الطاعات وهو ان ما ذهب اليه الجمهور المعتمد كما قد مر في حد العدا  
 حيث قال في الصفات العبرة للقلبة وقيل في حد الاصرار على الصغيرة المواقفة على صغيرة من  
 نوع واحد او انواع متعددة وقيل تكرارها ان تكرار صغيرة منه ان من نوع واحد او انواع  
 متعددة تكرار مفعول مطلق لقوله باعتبار وصفه وهو قوله يشعر ذلك التكرار بقلبة مبالاة  
 بدنية لشعار ارتكاب الكبيرة مفعول به لقوله يشعر لا لقوله لشعار لان المصدر اذا كان مفعولا  
 فالعمل للفعل كما قال ابن الحاجب في الكافية وان كان مطلقا فالعمل للفعل وكذا ان مثل هذا يكون  
 اصرارا ان وجدت منه ان من التركيب انواع من الصفات يشعر مجموعها بما يشعرون ادى الكبار  
 من عدم المبالاة بالدين وكونها رتبة بعضهم ان رجع بعضهم هذا حد الاصرار على الصغيرة وقيل  
 في حد ان يفعلها ان الصغيرة ومن عزمه ان ومن عزم الفاعل وقصده ان يعود اليها والى هذا  
 لشرنا في السابق في مد من الحر والمصر على الزنا التبعية **الثانية عشر** بان من قال كل ذنب فهو كبير

نفيا

نفيا مفعول له او حال بناء على انما في الصفات كما قد مر في حد ما نقلنا عن الاستاذ ان الحق ونفيا  
 السبكي لا يقول خبر لقوله بان من قال كل ذنب يسقط العدالة لظهور ان كل ذنب لا يسقطها فلا يقول  
 به من قال كذا وانما الخلاصة الاطلاق والتسمية يعني قال الاستاذ كل ذنب يطلق عليه الكبيرة ويسمى  
 بالكبيرة نظرا الى عظمتها وتجاوزها عن غير ما يطلق ولا يسمى ولكل وجهة كذا في رد الواع **التبعية العشرة**  
 يعني المكل للعشرين كل ما ذكره عندنا تحريما فهو من الصفات كما يستفيد ذلك من تعداد صفات من  
 تعداد الصفات وما ذكره عندنا تنزيها فليس بصفات بل هو من باب ترك الاول **التبعية الحادية عشر**  
 ذكر في الاصلاح والابحاح ان كمال الوزير عليه رضى الملك القدير ان شرب الخمر ليس بكبير وهو  
 سبق فلم منه لانه ان شرب الخمر معدود منها ان من الكبار في الحديث التعميم روى الديلمي في الرد وسر  
 شرب الخمر رأس الكبار وهو ام الجاثم ومفتاح كل شر لانه يزيل العقل فاذا زال العقل بعيد منه  
 القتل والزنا وانواع الشر انما يروى الديلمي **التبعية الثانية عشر** في بيان التوبة وهي التوب على  
 المعصية من حيث انها معصية والعزم على عدم العود الى مثلها وتحقيق الاقلاع انما الاعتناء بها  
 فاذا ندم على المعصية التي صدرت منه ولكن لم يتحقق الاقلاع عنها بل في عزمه ان يعود اليها لا يكون  
 توبة بل يقال له توبة المناقاة هذا هو تعريف التوبة عن المعصية التي هي العبد والرب بان كان  
 ما نهى عنه واما تعريف التوبة عن المعصية التي هي العبد ومثله من العباد فالندم على المعصية  
 والعزم على عدم العود ورد المظالم الى اهلها وارضاء خصومه عند بان يجد من ظلمه  
 او وارثه واما اذا لم يكن فلا يخرج في الدين بل ينبغي ان يستغفر له يناجي ربه واما تعريف التوبة  
 عن المعصية التي بينه وبين الرب بترك ما امر به تعالى من العبادات فالندم على تركه والعزم  
 على ان لا يعود الى مثله وقضاء ما قصر في فعله من العبادات واما قيدنا بالحقيقة المذكورة  
 وهي قوله من حيث انها معصية لان الندم على فعلها ان فعل المعصية من حيث انها المعصية  
 ضارة لبدنه او متلفة لاله ليس بتوبة **وفيها مسائل المسئلة الاولى** نعم التوبة من بعض  
 الذنوب كالشرب مثلا مع الاصرار على ذنوب اخرى كالزنا والوطء مثلا **المسئلة الثانية**  
 التوبة على المعاصي فريضة على العور لقوله تعالى توبوا الى الله جميعا صغيرة كانت المعاصي  
 او كبيرة لانه يجوز العقاب على الصغيرة عندنا سواء اجتنب تركها الكبيرة او لا يمنع  
 قوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم ووجه عدم منعه مذكورة شرح  
 المعائد للعلامة التفتازاني ان شئت فراجع **المسئلة الثالثة** نعم التوبة عنه من الذنوب

العدا مئة مئة تحل في اشغال  
 الاصل والاصل في النافعي والتفاني  
 مجالين في النافعي والتفاني  
 العدا مئة مئة تحل في اشغال  
 الاصل والاصل في النافعي والتفاني  
 مجالين في النافعي والتفاني  
 العدا مئة مئة تحل في اشغال  
 الاصل والاصل في النافعي والتفاني  
 مجالين في النافعي والتفاني



ولم كان بعد نقضها ان نقض التوبة مرارا حتى قيل تقبل ولو عاده في اليوم سبعين مرة لكن شرط  
الندم وعزمه على عدم العود اصلا **السنة الرابعة** الكبيرة لا يكفرها الا التوبة هذا الحنفى  
لا حقيقى لانه يجوز ان يغفر له تقابل التوبة اصلا لعموم قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر  
ما دون ذلك لمن يشاء واما الصغائر فلها مكفرات كثيرة يلزم على العاصين الشك بوجوبها  
صغرة مكفرات كثيرة السنة ارا الحديث النبوي منها ان المكفرات الصلوات الخمس لا ترد  
في الحديث بان الصلوات الخمس مكفرات لما بينهما من الصغائر والجمعة وصوم رمضان  
لو روي الحديث ايضا بان الجمعة الى الجمعة مكفرة فيما بينهما ورمضان الى رمضان مكفر فيما  
بينهما والاستغفار واجتناب الكبائر على احد القولين لكن القول بان اجتناب الكبائر  
مكفرة للصغائر قول اهل الاعتزال على ما ذكره كتب الكلام ليست المعصية لا يذكره  
**السنة الخامسة** قبول التوبة من الكفر قطعي اتفاقا بين الامم لان اسلام الكافر توبة من  
الكفر وهو مقبول قطعا لا خلاف فيه لاحد وقبول التوبة من المعاصي كذلك ارا قطعي عندنا  
لقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده فيكون قطعيا والاي لم يكفر في كلام الله تعالى  
عنه علوا كبيرا وعند الشافعي رحمه الله قبول التوبة من المعاصي قطعي وقوله وهذا مخالف  
لظاهر الكتاب كما ان تجويزه الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه بين في موضعه وتماه انما  
البحث المذكور في مالك الكرماني **تبينه** اختلف العلماء في تكفير الحج المبرور ان  
المقبول للكبار والصغار انه الحج المبرور لا يكفرها ان الكبائر وليس مراد القائل بان الحج  
يكفرها ان الكبائر ان كان يقطع منه ان العبد الحاج قضاء ما له من العبادات  
وتركه والظالم والدين وهو ظاهر وانما مراده ان مراد القائل بان يكفرها ان الحج يكفر اثم  
تأخير ذلك من وقت فاذ اخرج منه ان الحج طلب الحاج بالنفل بقضائه وتركه  
فان لم يفعل مع قدرته على الفعل فقد ارتكب الا ان الكبيرة الاصره هكذا انه عليه بعض العلماء  
وهذا مما يجب حفظه وروي الدليمي في الفروع عن انس مرفوعا اليه عليه السلام الذنب  
شوم على غير فاعله ثم بين كونه شوما على غير فاعله بقوله ان عتيت غير فاعله من ابتلى به  
ان بالذنب واعتابه اثم المعير والعتاب وان رضى غير الفاعل به ان بالذنب المبتلى شاركه  
في الاثم وهذا من شوم الذنب قال الله تعالى واتقوا خنته لا تصيب من الذين ظلموا منها شيئا  
وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه الثابت من الذنب عند الله بمنزلة الشريد ان الشريد

قال العلامة قالوا ان الذنب ذنب  
ثم تاب عنه يذنبه كلما تكرر ان  
يكرر على نفسه التوبة لانه يذنبه ان لا يغفر  
الا ان يلقى رب

الحج المبرور في العمرة على الفداء عنه  
ان لا يغفر من الذنوب وهو اجمع الروايات في  
من التوبة من الكبائر خلافا لجمعة  
قال غفره على التواضع من شوط ان  
لا يغفر بالكلية فانما اخذ خفة فان  
فروا اثم بالتواضع من التوبة

مجاهد

مجاهد والثابت كذلك مجاهد بنف لان الشريد محبوب الرحمن والثابت كذلك بمقتضى  
قوله ان الله يحب التوابين وروي عن انس رضي الله عنه الثابت من الذنب لمن لا ذنب له  
والمتغفر من الذنب وهو مقيم عليه ان على الذنب بغير ان يعود اليه كالمستهدر برية عز  
وجل نفوذ بانه كما من مثل هذا الاستغفار وقال ابو هريرة رضي الله عنه ثلث خصال من  
كره اي الخصال الثلاث فيه كلبه الله حيا بيا بيرا وادخله الجنة تقطعي من حره اي  
اعطاؤه من جعلك محروما وتصل من قطعك ان صلتك من قطع صلتك من قرأتك  
وتغفر عن ظلمك ان غفرك عن ظلمك وترك انتقامه وانت تغدر عليه فالافعال الثلاثة  
مؤولة بالمصدر بغير ان على طريقة قوله سمع بالمعير خير من ان تراه بدلا من قوله ثلث  
او خبر مبتدأ محذوف تقديره احدها كذا والثاني كذا والثالث كذا وقد وقع في بعض الروايات  
بان وهو ظاهر وعن ابن عباس رضي الله عنهما ثلث من كن فيه آفة او ضمة في كنفه اي  
في كنف رحمة وسر عليه برحمته وادخله الله في محبة جمع المحب وفي بعض الروايات في  
محبة بالتاء المثناة من فوق احدها خصلة من اذا اعطى شكر ولا يكفر بالنية والثاني  
خصلة من اذا قدر على الانتقام من خصمه غفر له والثالث خصلة من اذا غضب على خصمه  
ستر غضبه ولا يجري على مقتضى غضبه وروي انس بن مالك رضي الله عنه ثلث خصال  
محبيات صاحبها وثلث مهلكات صاحبها فاما المهلكات فتشيم مطاع وانما قيد بقوله  
مطاع لان الشيم مطبوع في جبلته الانسان فالمدحوم ليس وجوده بل كونه مطاعا واما  
هذا القيلس قوله وهو متبع بفتح الباء الموحدة وانجاب المرائف نفوذ بانه تعالى  
من هذه الخصال المذمومة ونحوه من كرم الخلق بالخصال المحمودة المنجية المشار اليها  
واما المنجيات فخشية الله تعالى السر والعلاية قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده  
العلماء والمقصد من الاقتصاد والوسطية الفقر والفناء والعدالة في الغضب والرضا  
وروي ابن عباس رضي الله عنهما ذنب العالم ذنب واحد وذنب الجاهل ذنبان بين كونه  
كذلك بقوله العالم يعذب على ركوبه الذنب والجاهل يعذب على ركوبه الذنب وتركه علمه  
وروي بعضهم العكس لان الجاهل يعذب مرة بارتكاب الذنوب والعالم يعذب مرتين  
بارتكاب الذنوب مع كونه عالما بكونه ذنبا وروي سلمان وان رضي الله عنه ذنب  
لا يغفر وذنب لا يترك وذنب عساه ان يغفره اما الذي لا يترك فمظالم فيما بينهم ارميها



بين العباد لان الظالم لا يترك بل يأخذ المظلوم من الظالم حقه البتة واما الذنوب لا يغفر الا  
 باسمه عز وجل اذا اتصل بالموت واما الذنوب من ان يغفر له فذنب العباد فيما بينهم و  
 بين الله تعالى فان مغفرة مرجوة بفضل الله تعالى ولا يخفى ما في رواية المصنف من ترك اللف  
 والنشر المرتب الى الشوش ولا بد فيه من نكتة لعل النكتة الاعلام لزوم الاهتمام في حقوق  
 العباد وترك المسامحة قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه عليكم بلا الله الا الله والاستغفار  
 اي تمكوا بها واكثروا منها فان ابليس قال اهلك الناس بالذنوب واهلكوني بلا الله الا  
 الله واستغفرا الله فلما رايت ذلك ار اهلكهم اياي بهما اهلكتهم بالا هو اذ ار السبع وما  
 يستدل به انفسهم وهم اي الناس يحسبون انهم مهتدون فلا يستغفرون فعلم من ذلك  
 ان الاستغفار لازم في كل حين وان قال النبي عليه السلام انه يغفر على قلبين وان الاستغفار  
 انه في كل يوم سبعين مرة فلما استغفر سيدنا خاتم النبيين وسيد المرسلين في كل يوم  
 سبعين مرة مع عدم ذنوبه اصلا فلا جرم يلزم لنا ان لا نلحق الاستغفار من سائر  
 ليلا ونهارا وسرا وجهارا وقد مدح الله في كتابه الكريم بعض عباده المتبحرين  
 بالليل بقوله وبالا سحرهم يستغفرون قال البيضاوي في تفسيره كانهم سلفوا  
 في ليلهم الجرائم نفوذ بالله من الذنوب العظام

سمعون الله وكرم اللهم وفقنا  
 للعمل بما فيه وجبتنا عما  
 يخالف ما فيه

م









